الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم المالية والمحاسبة شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

من اعداد الطلبة:

حليمي الغالي

عمار حميدو

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

دور الشبابيك الاسلامية في التنمية المحلية (2019–2023)

دراسة حالة بنك BNA فرع تيارت

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هرقون تفاحة	أستاذة محاضرة –ب–	رئيسا
وسعي رابح	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
حديدي عابد	أستاذ مساعد –ب–	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان آية: 12]

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة، والذي المنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد الله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف "وسعي رابح" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا
ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات لكني فعلتها.
أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد
الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى من بذل جهد السنين لأصل إلى هنا "أبي الغالي".
إلى تلك الإنسانة العظيمة التي كتبت بدعواتها إجابات اختباراتي
التي طالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا "أمي
الغالية اطال الله عمرها وحفظها".
ممتن لأخوتي ولرفاق السنين لدكاترتي وأساتذتي في كلية
العلوم الاقتصادية التجارية ولكل من كان عونا سندا في هذا
الطريق
ممتن لكم جميعًا ماكنت أصل أولا فضلكم من بعد الله.

الغالي

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت لسنوات، حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي فالحمد لله على البدء وعلى الختام.

اهدي ثمرة نجاحي الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة.

الى من سهرت الليالي لتنير دربي ولم تدخر نفسا في تربيتي

الى من علمتني العطاء دون انتظار، الى من تحملت مشقة السهر والتعب من اجل رؤيتنا في قمة النجاح الى اروع إمراة في الوجود

امي الغالية

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتنا الى مصدر الامان

ابي الصبور

حميدو

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الشبابيك الإسلامية في التنمية المحلية عن طريق البنك الوطني الجزائري BNA فرع تيارت, مع إبراز أهم أحكام التعامل بها وعوامل نجاحها وتحديات التي تواجهها، مع تسليط الضوء على خصائص التنمية المحلية وأبعادها في الاقتصاد الإسلامي، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، بالاعتماد على برنامج SPSS، وخلصت هذه الدراسة إلى أن فتح الشبابيك الإسلامية خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل، حيث تسعى من خلالها الحكومة الجزائرية إلى تطوير التنمية المحلية وتلبية متطلباتها.

الكلمات الافتتاحية: الشبابيك الإسلامية، التنمية المحلية، بنك الجزائر BNA.

Abstract:

This study aimed to analyze the extent to which Islamic windows contribute to local development through the National Bank of Algeria, BNA, Tiaret Branch, highlighting the most important provisions for dealing with them, their success factors, and the challenges they face, while highlighting the characteristics of local development and its dimensions in the Islamic economy. The analytical approach was relied upon. Descriptive as well as standard, relying on the SPSS program, this study concluded that opening Islamic windows is a positive step towards establishing a complete and independent Islamic bank, through which the Algerian government seeks to develop local development and meet its requirements.

Keywords : Islamic Windows, Local Development, Bank of Algeria BNA.

فهرس المحتويات

شكروعرفان
إهداء
الملخص
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة .....**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري حول الشبابيك الإسلامية والتنمية المحلية
تمهيد: 8
المبحث الأول: الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر 9
المطلب الأول: تاريخ نشأة الشبابيك (النوافذ) الإسلامية: 9
المطلب الثاني: أهداف إنشاء الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر.....10
المطلب الثالث: دور الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر 12
الفرع الأول: الآثار الايجابية 12
الفرع الثاني: الآثار السلبية: 13
المبحث الثاني: تحديات وعوامل النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.....14
المطلب الأول: التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية.....14
المطلب الثاني: عوامل نجاح الشبابيك الإسلامية 16
المطلب الثالث: حكم التعامل مع الشبابيك الإسلامية 18
المبحث الثالث: التنمية المحلية.....21
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية 21
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية.....23
المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية.....25
المبحث الرابع: الشبابيك الإسلامية ودورها في التنمية المحلية 28
المطلب الأول: خصائص التنمية المحلية في الاقتصاد الاسلامي.....28
المطلب الثاني: آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية 29

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية في الشبابيك الاسلامية 30
خلاصة 32

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد 35
المبحث الأول: خدمات الشبابيك الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت لدعم التنمية المحلية 36
المطلب الأول: تقديم وكالة تيارت 540 وهيكلها التنظيمي 36
المطلب الثاني: خدمات الشبابيك الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 38
المبحث الثاني:تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية 45
المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية 45
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة 71
إستنتاج عام: 75
خلاصة: 76
خاتمة: 78
قائمة المصادر والمراجع: 81
الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-	توزيع موظفي وكالة تيارت.	36
2-	مكافأة حساب التوفير الإسلامي	40
3-	توزيع زبائن الصيرفة الإسلامية للبنك الجزائري وكالة تيارت على مختلف الخدمات	43
4-	توزيع العينة حسب الجنس	47
5-	توزيع العينة حسب السن	47
6-	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	48
7-	توزيع العينة حسب الوظيفة	48
8-	توزيع العينة حسب الأقدمية في العمل	49
9-	الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	50
10-	كيفية تأثير النوافذ الإسلامية على ثقة العملاء المسلمين	50
11-	كيفية مساهمة النوافذ الإسلامية في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي	51
12-	كيفية تمييز الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات التقليدية	52
13-	الفائدة الرئيسية للمصرف الإسلامي المستقل	53
14-	كيفية إمكانية للنوافذ الإسلامية أن تؤدي إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة	54
15-	دور النوافذ الإسلامية في الحفاظ على الأخلاقيات المصرفية	55
16-	كيف يمكن أن تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية	55
17-	يوضح تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي	56
18-	التحديات التي يمكن أن تواجهها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	57
19-	فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	57
20-	تأثير النوافذ الإسلامية على المصارف الإسلامية المستقلة التي يتم إنشاؤها لاحقًا	58
21-	تأثير المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية على العملاء	59
22-	مساهمة النوافذ الإسلامية في زيادة الوعي بالمصارف الإسلامية	59
23-	المخاطر المحتملة لفتح النوافذ الإسلامية في بيئة بنكية تقليدية	60
24-	كيفية النوافذ الإسلامية أن تشجع البنوك التقليدية على تبني ممارسات أكثر توافقًا مع الشريعة الإسلامية	61
25-	كيف تساعد النوافذ الإسلامية في تقليل الفجوة بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية	61
26-	ما يمكن أن تلعبه النوافذ الإسلامية في تحفيز البنوك التقليدية على إنشاء مصارف إسلامية كاملة	62

27-	اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية	63
28-	اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية	63
29-	فتح النوافذ الإسلامية أن يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية	64
30-	تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية	65
31-	كيفية تأثير تطوير الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري	65
32-	الاهداف الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالنسبة للتنمية المحلية	66
33-	كيف ستساعد الصيرفة الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية	67
34-	دور الصيرفة الإسلامية في دعم ريادة الأعمال المحلية	67
35-	التحديات التي تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر	68
36-	الأثر المتوقع للصيرفة الإسلامية على التنافسية بين البنوك	69
37-	كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تساهم في الاستقرار المالي	69
38-	الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر	70
39-	تحقق الفرضية الأولى	71
40-	تحقق الفرضية الثانية	72
41-	تحقق الفرضية الثالثة	73

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت–	**37**

مقدمـــــــة

مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين ميلاد المصارف الإسلامية، حيث اعتبرت النجاحات التي حققتها منذ سنوات عامل جذب للمصارف التقليدية للأخذ بالنموذج المصرفي الإسلامي، الذي أثبت جدارته، وثبت أقدامه على الساحة المصرفية العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية على خلاف البنوك الإسلامية التي تميزت بالاستقرار طوال الأزمة ما جعل من المسؤولين البنكيين في شتى الدول يهتمون بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث في كيفية الاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية التي تميزها عن التعاملات الربوية، مما دفع العديد من البنوك التقليدية لإنشاء وحدات إسلامية متخصصة، وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية لعدة دوافع منها لجلب متعاملين جدد بغية التفوق على نظيرتها.

عاش العالم ككل، والدول الرأسمالية على الخصوص، من الحين لآخر أزمات مالية، كان آخرها الأزمة العالمية لسنة 2008، وتوقع الاقتصاديون استمرار هذه الأزمة لسنوات طويلة قادمة. حيث يعتقدون أن من أسبابها هو النظام البنكي الربوي، المبني على علاقة المديونية القائمة على الفائدة، وانفصال الحركة النقدية والمالية عن التنمية والاقتصاد، فهو لا يخلق ثروة حقيقية، ولا يساهم في التنمية المحلية، ويرون أنه لتصحيح الوضع، يجب أن يكون دور النظام البنكي ينحصر في تقديم أدوات ووسائل الخدمة التنمية المحلية والاقتصاد الوطني، وهذا ما لا يتوفر في الصناعة المصرفية الربوية الراهنة التي تسير بها أغلب البنوك في كل الدول.

وبالرغم من كل هذا تبقى الصيرفة الإسلامية احد المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا في كافة أرجاء العالم، نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة، من خلال استقطاب المدخرات والقيام بعمليات استثمارية من خلاف مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة كل هذا دفع بالدول الغير إسلامية لتبني هذه الصيغة من خلال إنشاء بنوك إسلامية التي ساهمت في جذب عدد كبير من البنوك التقليدية للآخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ول وفي بعض صورها ،كما قامت تلك البنوك بتقديم خدمات إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، محاولة منها جذب اكبر شريحة من العملاء، حيث عرفت ظاهرة فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية بهدف تحقيق تلك المكاسب التي حققتها البنوك الإسلامية

.

-إشكالية البحث :

استنادا على ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف تساهم الشبابيك الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية عن طريق البنك الوطني الجزائري BNA فرع تيارت ؟

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع، سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى سوف تساهم النوافذ الإسلامية في التنمية المحلية؟
- هل يوجد وعي من طرف البنوك العمومية للتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية في التنمية المحلية؟
- هل يوجد مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية لخدمة التنمية المحلية؟

2-فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها تحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

- إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل يساهم في الخدمة المحلية.
- وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية في تطوير الخدمة المحلية.
- وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية متطلبات التنمية المحلية.

3-أسباب اختيار الموضوع :

جاء هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في حداثة موضوع النوافذ الإسلامية وتزايد انتشارها على مستوى العالم كله وبتالي أصبح من الضروري إعطاءها أهمية اكبر حيث يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن، ونجاح تجربة النوافذ في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها خصوصا في مجال التنمية المحلية.

ويندرج موضوع دور النوافذ الإسلامية في التنمية المحلية ضمن ميولي الشخصي وقناعتي وبضرورة طرحه للأبحاث الرامية الى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة.

4-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة حسب اعتقادها في أهمية النوافذ الإسلامية في حد ذاتها واعتبارها منهجية خاصة لكل الدول في تطبيقها حيث من المنتظر أن يكون هذا البحث عون وسند لكل الباحثين المهتمين بمعرفة المنافع التي يمكن أن يجنبها المجتمع والمؤسسات والمصارف.

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة مفهوم النوافذ الإسلامية.
- بيان نشأة النوافذ وتوضيح دورها وأهدافه.
- الاطلاع على آلية مساهمة هذه النوافذ على مستوى البنك الوطني الجزائري (فرع تيارت 540) في التنمية المحلية

6-منهج الدراسة:

حيث تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا إتباع المنهج الوصفي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الاعتماد على استمارة استبيان.

7-أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المكتتبة باللغة العربية وكذلك الاستعانة ببعض من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بموضوع البحث إضافة الى استخدام مجموعة من المقالات والبحوث في المجالات.

8-حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** البنك الوطني للتوفير والاحتياط BNA فرع تيارت.
- **الحدود الزمنية:** من الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2023

9-صعوبات الدراسة:

واجهنا بعض الصعوبات أثناء عملية انجاز هذه الدراسة نعرضها فيما يلي:

- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
- صعوبة في جمع المعلومات من عينة الدراسة .

10-الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع تقييم دور الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية في التنمية المحلية بالجزائر.

وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن اغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية والبعض الأخر تناول موضوع النوافذ الإسلامية.

10-1- دراسة قامت بها عقون فتيحة تحت عنوان صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار –دراسة حالة بنك البركة الجزائري ،شهادة ماجستير جامعة بسكرة 2008/2009، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تطرقت هذه الدراسة الى ان اثبتت البنوك الإسلامية قدرتها وإمكانيتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل ا ومن الخارج من خلال صيغ التمويل المتنوعة ،حيث قامت بتوجيهها نح وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تتواجد فيها والمهتم في شؤون البنوك الإسلامية يدرك أهمية صيغ التمويل ودورها في تفعيل الاستثمار.

10-2-دراسة قام بها فلاق علي وسالمي رشيد تحت عنوان النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية) مجلة البشائر الاقتصادية ضمن المجلد(4) العدد (2) لسنة 2018، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، عن جامعة المدية حيث ابرز فيها الباحثان ان يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي اقدمت على الولوج الى عالم المصرفية الإسلامية من

مداخل تعددت اشكالها وأهدافها فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة ومنها من انشأ فروعا إسلامية في العمل المصرفي الاسلامي.

10-3-دراسة قام بها زكريا عزري وزوبير بوقرة تحت عنوان واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر واليات تطويرها – دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة ،شهادة ماستر ،جامعة محمد بوضياف سنة 2017 /2018 وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ابرز الباحثان فيها ان البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية عن طريق تحولها الى البنوك الإسلامية ا وبفتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية .

11-هيكل البحث:

لانجاز الدراسة ومن اجل معالجة إشكالية البحث إلى فصلين، مقدمة وخاتمة وفقا لما يلي:

- **الفصل الأول**: الإطار النظري حول الشبابيك الإسلامية
- **الفصل الثاني**: التنمية المحلية وعلاقتها بالشبابيك الإسلامية
- **الفصل الثالث**: فسيخصص للإجراءات المنهجية للذراسة من خلال تقييم البنك الوطني الجزائري وخدمات الصيرفة الإسلامية وكالة تيارت التي هي محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان بواسطة البرنامج الاحصائي spss ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول الشبابيك الإسلامية والتنمية المحلية

تمهيد

المبحث الأول: الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

المطلب الأول: تاريخ نشأة الشبابيك (النوافذ) الإسلامية:

المطلب الثاني: أهداف إنشاء الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

المطلب الثالث: دور الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

المبحث الثاني: تحديات وعوامل النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية

المطلب الثاني: عوامل نجاح الشبابيك الإسلامية

المطلب الثالث: حكم التعامل مع الشبابيك الإسلامية

المبحث الثالث: التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية

المبحث الرابع: الشبابيك الإسلامية والتنمية المحلية

المطلب الأول: خصائص التنمية المحلية في الاقتصاد الاسلامي

المطلب الثاني: آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية في الشبابيك الاسلامية

خلاصة

تمهيد:

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، مستبعدة التعامل بالفوائد فارضة قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتكمن قوة الصيرفة الإسلامية في استقرارها أوقات الأزمات المالية وعدم تأثرها بما رغم أن تلك الأزمات مست كل الأنظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

تشهد الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك ودورها في الاهتمام بالتنمية المحلية، وقد أصبح من التصورات التنموية كون التنمية لم تملي من السلطات العليا وإنما أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة السكان المحليين تعبير عن التكافل والتشارك فيما بينهم من أجل النهوض بحالة السكان المحليين ويتم تبين هذه الجهود المحلية من الجهات الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية تأسيسا على ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية النوافذ الاسلامية، أسباب نشأها ودورها وتحدياتها وحكم التعامل بها، ماهية التنمية وعلاقتها بالنوافذ الاسلامية، وإلى أدواتها وعواملها وأبعادها.

المبحث الأول: الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

المطلب الأول: تاريخ نشأة الشبابيك (النوافذ) الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.[1]

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام مصرف مصر في عام 1980بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية.[2]

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وه وصندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية . ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة[3].

[1] يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد،2، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022، ص 64

[2] محمودي عبد القادر، تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية بالجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة، ميدان التكوين العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص 61

[3] نفس المرجع، ص 62

أما في الجزائر ورغم أن عمر تجربة البنوك الإسلامية في العالم قد ناهز الـ 50 عاما، لم يكتب بعد لهذه التجربة من أن تخرج إلى الوجود في الجزائر، رغم المطالب الشعبية المتواصلة لفتح الباب أمام البنوك الإسلامية، أ وعلى الأقل فتح فروع أ ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، على غرار العديد من الدول في العالم، إلا بعد صدور النظام رقم 20-02 في شهر فيفري 2020، بعد المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية .ومع أن البنك المركزي الجزائري لا يمنع إنشاء مؤسسات مالية إسلامية، إلا أنها عليها أن تخضع لقانون مؤسسات القرض والنقد التقليدية، وهذه مشكلة أغلب البنوك الإسلامية التي تمنح التراخيص تحت مظلة القوانين الربوية دون مراعاة لمعايير ملائمة، سواء في المحاسبة والقوائم المالية ونسبة الاحتياطي النقدي وإعادة التمويل إلى غير ذلك من المتطلبات كما هو الحال مع بنك البركة الجزائري حيث تأسس سنة 1990 وبنك السلام الجزائر الذي بدأ نشاطه في سنة 2008.[1]

المطلب الثاني: أهداف إنشاء الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

يمكن تلخيص أهداف إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية في إطار أحكام النظام رقم20-02 في النقاط التالية:

- تحول أنظار صناع القرار، والخبراء، في ظرف وجيز نحو مشروع الصيرفة الإسلامية، بسبب وجود كتلة مالية كبيرة خارج المعاملات الرسمية بفعل الإحجام عن التعاملات البنكية وغير البنكية ذات الفوائد الربوية من طرف الكثير من شرائح المجتمع الجزائري[2].

- إن متخذي القرارات في البنوك الجزائرية يعلمون بأن الغالبية العظمى من رواد بنوكها مرتاحون مع المعاملات التي تقدمها لهم هذه البنوك، وبالتالي تشجيعهم لمشروع الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية مفادها طمأنة الزبائن غير المقتنعين بالمعاملات الربوية، ومن ثم فتحويل حساباتهم وتعاملاتهم لهذه الشبابيك، كما هدف إلى جذب زبائن جدد من المترددين الذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية بسبب الربا، أما فيما يخص الفئة التي تحرص على التعامل فقط مع المعاملات الحقيقية غير الربوية أي أنها تبحث بالدقة في جواز أ وعدم جواز التعامل مع مثل هذه المعاملات، فلا تقدر هذه البنوك على جد سواء، عن طريق إنشاء مثل هذه الشبابيك أ وحتى عن طريق إنشاء فروع مستقلة للبنوك الربوية،كما لم يقتنعوا حتى بجواز التعامل مع البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر[3] .

[1] دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، المجلد 18، العدد 28، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2022، ص 204

[2] نفس المرجع ، ص 206

[3] نفس المرجع، ص 207

– هناك العديد من الجزائريين الذين لم يتعاملوا مع البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر (لم يستطع بنك البركة الجزائري منذ إنشائه في سنة 1991فتح إلا 32 وكالة في كل القطر الجزائري وهذا العدد قليل جدا مقارنة عدد وكالات البنوك العمومية والأجنبية)، وذلك يعود لسببين، الأول عدم اقتناعهم بشرعية هذه المعاملات، والسبب الثاني الخوف من التعامل مع البنوك الخاصة وذلك بعد مرور على تجربة بنك الخلفية وما نتج عنها من خسائر وإفلاس الكثير من المؤسسات والأفراد، الشيء الذي دفعهم للتوجه إلى البنوك العمومية من أجل "الثقة" في بنوك الدولة.

– مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واعتقاد بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التقليدي.[1]

– مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية.

– رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتاه في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.

– اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية.

– جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

– المحافظة على عملاء البنوك التجارية من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

– تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

– تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

– الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية بإتباع أسلوب التدرج.[2]

[1] دحاك عبد النور، مرجع سابق، ص 207

[2] بروبي إيمان، دريسي نجوى، واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص 5.

المطلب الثالث: دور الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر

يمكن أن يترتب على فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النح والتالي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية

– يمكن أن تساهم النوافذ الاسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة.[1]

– يمكن أن تكون خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

– لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هنالك شرائح كبيرة من الأفراد ترغب وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية ومنها المجتمع الجزائري.

– إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.[2]

– إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية.

– إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.

– إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري.

– تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

– إن نجاح النوافذ الإسلامية سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار من الفروع الأخرى التقليدية.

– تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة .

[1] بروبي إيمان، دريسي نجوى، نفس المرجع السابق

[2] سليمان ناصر،عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ، العدد السابع، ورقلة، الجزائر، 2010، ص26

– تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.

– تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.[1]

الفرع الثاني: الآثار السلبية:

– مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع والنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

– مشكلة تحويل فائض السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة "فائدة".

– مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء، وأحيانا يتم تنفيذها بأساليب عن غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيرا الفروع التجارية؛

– مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، اعتقاد من بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التجاري.

– مشكلة جدوى الديون التي على المتعاملين المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة ربا النسيئة أو ربا الجاهلية؛ الدين ويطلق علي، وهذا من الربا المحرم شرعا.

– مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.[2]

[1] بروبي إيمان، دريسي نجوى، مرجع سابق، ص 6

[2] سندس ريحان باهي، دراسة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي ، 2017/ 2018، ص65-66

المبحث الثاني: تحديات وعوامل النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية

يمكن تلخيص أهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:[1]

الإطار القانوني:

إن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تحتكم للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير الملائمة لنشاط تلك المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية.

هذا بالرغم من صدور النظامين 18-2[2] و20-2[3] المتعلقان بالمصرفية التشاركية إذ يبقى غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيما أكبر وأكثر دقة للصيرفة الإسلامية. ومن بين أبرز معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كذلك القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمين لما لهذه القوانين مجتمعة تأثير على تطوره كذا انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية "

في الواقع إن تباطؤ انتشار الصيرفة الإسلامية لا يعود فقط إلى الجانب القانوني والفقهي، بل يتعداها إلى أسباب أخرى تقنية ومتعلقة بواقع الساحة المالية تتميز بهيمنة المصارف العمومية، هذه الأخيرة تحوز على ٨٧٪ من السوق المصرفية فيما تتقاسم الـ 13% المتبقية أكثر من 13 بنكا خاصا كلها أجنبية، وبالتالي فالمصارف العمومية لها الأولوية والأفضلية، هذه الهيمنة أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر. كما أن حجم الأموال المتداولة في المصارف الإسلامية لا يتعدى 200 مليار دينار أي أقل من ملياري دولار وهو رقم ضئيل للغاية بالنظر للإمكانيات المالية المتوفرة في الجزائر.

– قلة الموارد البشرية المؤهلة :

[1] بن زارع حياة، تحديات النوافذ الاسلامية في الجزائر، مجلة فقه المعاملات الاسلامية، ع2، رقم 114، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2021، ص 105.

[2] الجريدة الرسمية العدد 73، لسنة 2018.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 16، لسنة 2020.

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية الخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية والذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي .

– معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات :

تشير التجربة إلى عن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التاليين:

عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء .

علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك :[1]

يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي :

- **اختلاط الأموال:** من بين الأمور التي تشوب عمل الشبابيك الإسلامية والتي تؤرق الهيئات الشرعية المسؤولة ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي الفروع الأخرى التقليدية حيث غالبا ما يتم تحويل فوائض السيولة الحاصلة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها .
- **تحديات التنافسية:** يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية.
- **تحديات السيولة:** استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة .
- **تحديات الرقابة الشرعية:** تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي.

[1] بن زارع حياة، مرجع سابق، ص 106

إن التوجه الأخير للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ناتج عن قناعتها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة بين المنظومة البنكية القائمة بخدماتها ومنتجاتها وبين الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري فالكثير من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين يعزفون عن التعامل مع البنوك سواء في مجال إيداع ودائعهم المالية أ وتمويل مشاريعهم الاقتصادية وحتى المشاريع الشخصية بالنسبة للأفراد لاعتبارهم أن هذه المعاملات تشويها شائبة الربا .

وعليه فإن فتح المجال أمام البنوك التقليدية لتقديم هذه الخدمات عبر شبابيك متخصصة برفع نسبة صيرفة المجتمع وصيرفة المعاملات المالية والاقتصادية يساعد في امتصاص واستيعاب الكثير من الموارد المالية والمعاملات التجارية التي تتم خارج السوق المرئية والسوق الشفافة وبذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني والخزينة الحكومية إن هذه المقاربة حكيمة وواقعية "إذ لا يمكن التفريق في المعاملات المالية والاقتصادية بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وينبغي دائما أن يكون ثمة تناسق بين قناعات الناس وتصوراتهم وعقائدهم ومعاملاتهم المالية والتجارية.

لكن تبقى العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجه التحول للصيرفة الإسلامية من هنا ينبغي العمل على الحد منها تدريجيا بتضافر جهود الجهات الرسمية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ككل.[1]

المطلب الثاني: عوامل نجاح الشبابيك الإسلامية

– التقيد بالشريعة: ان التقيد التام بالشريعة من خلال سلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لإستمراريته، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالإلتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء فيه والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية:[2]

- ✓ ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة

[1] بن زارع حياة، مرجع سابق، ص108

[2] قنوش مولود، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل النجاح والقيود، مجلة القرطاس لعلوم الاقتصادية والتجارية، م1، ع2، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، 2023، ص 97

✓ الإلتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها وسياساتها وبرامج تدريب موظفيها من خلال التعاقد والتعاون مع عدد من المراكز الإستشارية المتخصصة.

✓ إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر في ما يعن لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ

✓ تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

- **رسم خطة عمل:** من خلال التخطيط بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضرورى لإستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. لا شك أن معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال إفتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين اكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلى والعالمي، فبالإضافة إلي إجراء اللازم من البحوث المكتبية والإستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة، قام الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للإضطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية.

التحضير المناسب للعنصر البشري: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس إستثناءا تدريب العصر البشري من ذلك، نقول أن توفير والمناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع والنوافذ على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.

وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالإستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث تم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالإستعانة بمكاتب إستشارية أ ومراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما

التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلي مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.[1]

- **مواكبة النظم والسياسات لإدخال النوافذ الإسلامية:** نظرا للإختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وه والأمر الذي لا يقل ضرورة كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الآداء ضمانا عن غيره من الأمور سواء لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

والجزائر من بين البلدان التي أدخلت تعديلات في نظامها المصرفي لسماح للمصارف التقليدية لفتح نوافذ اسلامية خاصة من خلال إعداد نصوص تشريعية وتنظيمة جديدة خاصة النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020 المتعلق بالعمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الاسلامية وقاعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات.[2]

المطلب الثالث: حكم التعامل مع الشبابيك الإسلامية

يتدرج حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية المفتوحة بالبنوك التقليدية والتي تتعامل بالربا أخذا وعطاء وفقا للحالات التي يتواجد بها الفرد ووجود البنوك الإسلامية من عدمها، الفرد الموجود بمجتمع يتوفر على بنوك إسلامية محضة وفرد آخر يعيش بمجتمع به النظام البنكي كله ربوي وله ضرورة للتوجه نحو هذه البنوك سواء في الحكم، لذلك نجد الحالات التالية للتعامل مع النوافذ.

1- حالة وجود البنوك الإسلامية:

في هذه الحالة يطلب من المسلم عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية الموجودة بالبنوك التقليدية لأن له فرصة التعامل مع بنوك لا تشوبها شبة الربا وبإمكانه التعفف والتورع بالاكتفاء بما هو حلال بين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إِنَّ الحَلَالَ بَيِّنٌ، والحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلا

[1] قنوش مولود، مرجع سابق، ص 98-99

[2] نفس المرجع، ص 100

وإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارِمُهُ، أَلا وإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّه، ألا وهي الْقَلْبُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ".[1]

ثم إن التعامل مع هذه البنوك في مثل هذه الحالات هو من قبيل التعاون عن المنكر وترك التعاون عن المعروف، لأنه من باب أولى توفير السيولة ورؤوس الأموال وتشجيع نشاط البنوك الإسلامية لا البنوك التقليدية التي تتعامل بما يتنافى مع شرعه الله وهو يتعارض مع ما أمر الله تعالى به قوله تعالى: **"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"** المائدة: الآية 2.

حالة عدم وجود بنوك إسلامية:

أصبح التعامل مع البنوك التقليدية التي بها شبابيك إسلامية من قبيل الضروريات، لكن ينبغي أن تكون للمصرفية نية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي حتى لا يكون استغلال من طرف هذه البنوك لأصحاب الأموال الذين يتعففون عن التعامل بالربا.

أثناء حديثنا عن التعامل مع النوافذ البنكية لابد من مراعاة الواقع والمجتمع الذي نحن بصدد دراسته، لأن هذا الموضوع تكتنفه بعض الحساسية، فقد يكون منع التعامل سببا لخروج مؤسسة مالية كانت تنوي تحويل الواقع المالي نحو العمل المصرفي الإسلامي، فبمنع التعامل معها تنخفض مدخراتها وبالتالي معاملاتها المالية والاستثمارية مما يدفع بها للخروج من هذه الصناعة. في حين قد يكون السماح لمثل هذه المؤسسات المالية أيضا لجذب مدخرات المتعاملين الإسلاميين سواء أفرادا أو مؤسسات عن طريق فتح النوافذ الإسلامية مجرد دريعة منهم للحصول على هذه شريحة لا بأس بها من الودائع ورؤوس الأموال. لذلك وضعوا شروط لهذه المؤسسات حتى يتبين صدقها من التوجه نحو الصيرفة الإسلامية، وأن لا تتوانى في إبداء النصح والإرشاد للبنوك المركزية في الدول التي تعتمد النظام المالي الربوي بضرورة التحول نحو الصناعة المالية الإسلامية وأن لها أثر إيجابيا على المؤسسات المالية وعلى المجتمع برمته. فمن بين الإجراءات التي اشترطها الذين أباحوا التعامل مع النوافذ المالية نذكر: [2]

[1] درويش عمار، كوديد سفيان، النوافذ الإسلامية ابلبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران، مجلة دفاتر بوادكس، م11، ع1، جامعة عين تموشنت، 2022م، ص 222

[2] درويش عمار، كوديد سفيان، مرجع سابق، ص 223

– ضرورة وضع خطة تتوافق مع أحاكم الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات الربوية؛ وضع جدول زمني يقره ذوي الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي للتحول التدريجي من العمل المصرفي الربوي إلى العمل المصرفي الإسلامي مع الالتزام التام بالتواريخ المعلنة في الجدول بشكل رسمي.

– قبل مباشرة العمل بالفروع أو النوافذ الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابية شرعية من ذوي الخبرة والكفاءة بالعمل المصرفي الإسلامي، مع التأكد من أن جميع الأنشطة والعمليات والعقود التي تقوم بها النوافذ الإسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يشوبها محضور.

– الالتزام بفصل أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة الفروع التقليدية بالبنك الرئيسي، لأن الفصل بين الأموال من أهم معايير مصداقية العمل المصرفي الإسلامي

– استقلالية العمل المحاسبي للفرع الإسلامي عن الفروع التقليدية مع ضرورة الاستعانة بذوي الاختصاص في المجال المحاسبي

– وضع إدارة مستقلة تعنى بسير عمليات الفرع الإسلامي وتوجيهها وحل المشاكل والعقبات التي تواجهها، وتنمية الكفاءات البشرية المكلفة بنشاط الفرع الإسلامي

– وقبل كل هذه الإجراءات ضرورة إخلاص النية لله تعالى أولا وأخيرا للقيام بالتحول نح وممارسة العمل المصرفي الإسلامي بما يتوافق وتوجيهات الله تعالى في التعامل مع المال على أنه عبادة وطاعة وليس فقط عمل تقليدي دنيوي.[1]

[1] درويش عمار، كوديد سفيان، مرجع سابق، ص 224

المبحث الثالث: التنمية المحلية

استحوذت التنمية المحلية على مكانة هامة في الدراسات السوسيولوجية، من خلال تعدد أطرها النظرية ومداخلها المنهجية ، وهذا ما جعلها أولوية إهتمام الكثير من العلماء والباحثين وسعيهم إلى محاولة بحثها من أجل وضع إطار نظري للتنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

1- تعريف التنمية:[1]

- **لغة** : هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي جانب المال تعني زاد أ وأكثر وفي اللغة الانجليزية يأتي مصطلح (Devlopment) بمعنى يوسع ، يوضع ينمي، ينشيء...الخ، كما أن مصطلح (To develop) من الفعل يرمز إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

- **اصطلاحا:** التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

2- التنمية المحلية:

- **التنمية المحلية:** هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة، وزيادة تلك المصادر كما ونوعا لتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديًا وروحيا شرطاً أساسيًا لكل تنمية محلية، ويرى الدكتور "فاروق زكي" في كتابه" تنمية المجتمع في الدول النامية: أنّ التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة بحيث تقوم هذه العمليات على مبدأين أساسين كما سبق الإشارة إليه.[2]

- **من وجهة نظر علماء الاجتماع:** بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية إستراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانات أفراد المجتمع من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا تعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية،

[1] حمادي أحمد، البلدية ورهان التنمية المحلية في الجزائر "دراسة والموارد المتاحة والعوائق المطروحة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021، ص 17

[2] حميدة محجوبي، معوقات التنمية المحلية في الجزائر: بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا، مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص 6

التي يشاركون فيها، ويعرفها البعض الأخر على أنها عملية التوافق أو التداخل الاجتماعي وأنها مستوى في المعيشة.[1] كما أنها إستراتيجية إنمائية موجهة نحو الفعل الذي يثمن القدرات المحلية، بالتركيز على الجهات الفاعلة المحلية والديناميات التي تدفعها وتفسرها، وهي تستفيد من دعم السياسات الحكومية والمساعدات الخارجية وتعرف أيضا بمسميات مختلفة منها "التنمية من القاعدة، وهي عملية تستخدم المبادرات المحلية على مستوى المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية وبالتالي فإن التنمية المحلية هي إستراتيجية إنمائية تستخدم في عدة بلدان، موجهة نحو الفعل الذي يعتمد على القدرات المحلية والجهات الفاعلة المحلية وغالبا ما ينجح في ظل فشل الدولة المركزية في كفاحها ضد الفقر.[2]

- **من وجهة نظر علماء الاقتصاد:** هي التنمية التي تجمع بين تعبئة الجهات الفاعلة المحلية المتأصلة في الواقع الاجتماعي المكاني نفسه، وتثمين الموارد المحلية التي تؤدي إلى بزوغ منتجات وحدوث تغير كبير في تنظيم الإنتاج المحلي وطريقة أصيلة في التصنيع مقارنة بالنماذج الاقتصادية التقليدية.[3]

كما عرفها الدكتور أحمد رشيد: أن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق التوجهات العامة لإحداث تغير مقصود أو مرغوب فيه في المجتمعات المحلية وتهدف إلى رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول، ويرى الدكتور أحمد رشيد أن التنمية المحلية هي عبارة عن برامج وسياسات تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، كما أنها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية.[4]

ويعرفها الدكتور فاروق زكي: أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل في إطار حياة الأمم ومساعدتها في المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العملية على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وتركيز السلطات الحكومية على بذل الجهود في دعم ورفع

[1] مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، التنمي والمحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 10، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018، ص 16

[2] نفس المرجع، ص 17

[3] مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، مرجع سابق، ص 17

[4] الحاج احمد محمد ياسين، بنين عبد الحق، دور جمعيات الأحياء في تحقيق التنمية المحلية، دراسة لواقع جمعيات الأحياء من علال القانون 06/12، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وادارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020/2019، ص 27

مستوى المعيشة لهم كما أنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، تتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول على الرفع من مستويات العيش الاندماج والشركة والحركية.[1]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم المعيشية ولهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أهداف متنوعة، وتتمثل في:

الأهداف الاجتماعية:

- مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكثيف والضغط السكاني.
- محاربة كل أشكال العناء والانحراف التي تعطل قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي، ووضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العالقات بين فئات المجتمع الواحد.
- إعطاء الفرصة لكل فئات والشرائح لإثبات وجودهم.
- توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، ومن خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الإقتصاد المحلي والقومي.
- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.[2]

الأهداف الاقتصادية:

- تعد التنمية الاقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة، وذلك لأن التغير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية والسياسية.
- تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.
- تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة.

[1] الحاج احمد محمد ياسين، بنين عبد الحق، نفس المرجع السابق

[2] حسام الدين شويتح عبد الناصر بوعرور، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة بلدية تيكستار ولاية برج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص 24-25

– عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

– يتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي والزراعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح في ما بعد بتسهيل عملية الإنتاج ونقل المنتجات والاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحقق أقصى إشباع .

– يعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل.[1]

الأهداف البيئة:

– وضع خطط وبرامج لكيفية التعامل مع النفايات والفضلات المنزلية والتجارية ومعظم المنشآت والمصانع ومحاربة رمي الأوساخ في الشوارع وغيرها.

– تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية.

– تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنقلة والمعدية

– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أ وفي مراكز الجذب السكاني.[2]

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

– إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها .

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

[1] دريسي عبد الحميد، براهمي أحمد، إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة ماستر في التنظيم الإداري والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021/2020، ص، 22

[2] حسام الدين شويتح عبد الناصر بوعرور، مرجع سابق، ص 27

– تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الإقتصاد.

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا.

– رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوي المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوي الخدمات.[1]

المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتلخص أهمها فيما يلي:

1– تدخل الدولة: وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:[2]

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع . . الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة أكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية. ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول.

[1] حسام الدين شويتح عبد الناصر بوعرور، مرجع سابق، ص 27

[2] حدة سلمي، أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021/2020، ص 50

- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أ والتحويل.

2- التخطيط: يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته، في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

3- اللامركزية: من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره: [1]

✓ اللامركزية تعطيل عملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية.

✓ العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولوياتك لإقليم ومجتمع محلي.

✓ تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.

✓ تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب.

4- المشاركة الشعبية ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك عن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

5- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة

[1] حدة سلمي، مرجع سابق، ص 51

قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

6- تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.

7- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.[1]

[1] حدة سلمي، مرجع سابق، ص 52

المبحث الرابع: الشبابيك الإسلامية والتنمية المحلية

المطلب الأول: خصائص التنمية المحلية في الاقتصاد الاسلامي

وتتميز التنمية من المنظور الاسلامي بعدة خصائص أهمها:[1]

- **الشمول:** إن المنظور الاسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية فلا يعقل أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش للفقراء (النظام الرأسمالي) ولا تنمية تضمن الخبز للقراء والمعوزين ولا تضمن حرية التفكير والمبادرة (النظام الاشتراكي)

- **التوازن:** إن التنمية من المنظور الإسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب الروحية العقائدية والأخلاقية من جهة والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الاقتصادية نفسها فلا يمكن أن ننمي قطاع على حساب قطاع آخر أو ننمي المدن على حساب القرى والأرياف، إذ يعطي الاستثمار كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع أو نقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات

- **العدالة:** ترتكز التنمية على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي. فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من المجتمع حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية . كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية مما يعني لا وجود في المجتمع جائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم.

- **الكفاية:** على عكس النظريات الاقتصادية للأنظمة الاقتصادي الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الإنسان اللامتناهية للوصول إلى كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات، لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وانعدام إرادته الحضارية وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع ولذا جاءت ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع

- **الإنسانية:** تسعى التنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس وتحريره من الاستغلال وتكريمه فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والربح ...الخ مثلما تتضمنه ايدولوجيات الأنظمة الاقتصادية الأخرى إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون، ويكون بحق خليفة الله في أرضه.

[1] السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات الخصائص والمقومات، م:03، ع: 01، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014، ص ص 478-479

المطلب الثاني: آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية

تدرج الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية لخدمة المجتمع ومن هذه الآليات آلية:[1]

العمل المصرفي الإسلامي:

حيث يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزارعة والاستصناع والمغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة.

مؤسسة الزكاة والوقف:

يعد الوقف والزكاة مصدرا من مصادر التمويل التي تلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي التي تعاني منه. بحيث يتم تخصيص ريعه في كثير من المشروعات سواء الاجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز السكنات والصناعات الخفيفة ...الخ وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف والزكاة عبر الحقب المختلفة للحضارة الإسلامية.

[1] محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990، ص ص 85-86

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية في الشبابيك الاسلامية

تشمل التنمية المحلية عدة أبعاد نذكرها فيما يلي:[1]

- **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أ والحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أ وللتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...الخ، وهذه الهياكل بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القانطين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة".

- **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية،ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المنظورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن...الخ.

- **البعد البيئي:** إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي، ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وغلى ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في "ريوديجانير وبالبرازيل سنة 1992" من أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات

[1] حدة سلمي، مرجع سابق، ص 46

الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

إن كل من أبعاد التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب أو الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد البيئي وهي أبعاد مكملة لبعضها البعض بحكم أن التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب والأبعاد الثلاثة حتى تتحقق تنمية محلية متوازنة للفرد في محيط اجتماعي سليم يحترم البيئة التي يعيش فيها ويشتغل مواردها الاقتصادية بقدر حاجاته.

خلاصة:

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة بينت تاريخ نشأة الشبابيك (النوافذ) الإسلامية وأهدافها ودورها في البنوك التجارية وتحدياتها وحكم التعامل بها، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه الآلية حيث ذكرها يجعل القارئ يفهم ويفقه ما دور هذه النوافذ في الصيرفة الإسلامية، ، ثم قمنا ببيان التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية وعوامل نجاحها وحكم التعامل معها. في المقابل نجد الاقتصاد الاسلامي الذي يساهم في خدمة التنمية المحلية التي تطرقنا إلى ماهيتها وخصائصها ابعادها والياتها في الشبابيك الاسلامية حيث تساهم في بناء متين الدعامة لتطوير البنية الاقتصادية للمؤسسات والمرافق العمومية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: خدمات الشبابيك الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت لدعم التنمية المحلية

المطلب الأول: تقديم وكالة تيارت 540 وهيكلها التنظيمي

المطلب الثاني: خدمات الشبابيك الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

المبحث الثاني: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد:

فرضت المصارف الإسلامية خدمتها ومنتجاتها في السوق المصرفية, وتعتبر النوافذ الإسلامية احد أهم الطرق المتحدة لتبني تقديم خدمات و منتجات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية, فسارعت العديد من البنوك التقليدية إلى تخصيص نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقديم هذا النوع من الخدمات هذا النوع من الخدمات ولقد كان البنك الوطني الجزائري السباق إلى ذلك. وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540 -باعتباره عينة الدراسة وذلك لما يقدمه من خدمات إسلامية عبر نافذته.

المبحث الأول: خدمات الشبابيك الإسلامية التي تقدمها وكالة تيارت لدعم التنمية المحلية

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري وخدمات الشبابيك الإسلامية التي تقدمها وكذا دعمها للتنمية المحلية بالولاية.

المطلب الأول: تقديم وكالة تيارت 540 وهيكلها التنظيمي

1- وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم (01) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	***Directeur d'agence***
المدير المساعد	02	***Directeur adjoint***
رؤساء المصلحة	02	***Chef service***
رؤساء الأقسام	02	***Chef de section***
مكلفون بالدراسة	05	***Charge d'étude***
مكلفون بالزبائن	02	***Charge de clientèles***
أمناء الصندوق	04	***caissier***
موظفي الشباك	04	***Guichetier***
عمال النظافة	01	***Femme de ménage***
المجموع	23	**Total**

المصدر: وثائق عن وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرف تنظيما إداريا جديدا بداية من سنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office) ورحبة البنك في عصرنة

خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.[1]

الشكل (01) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت–

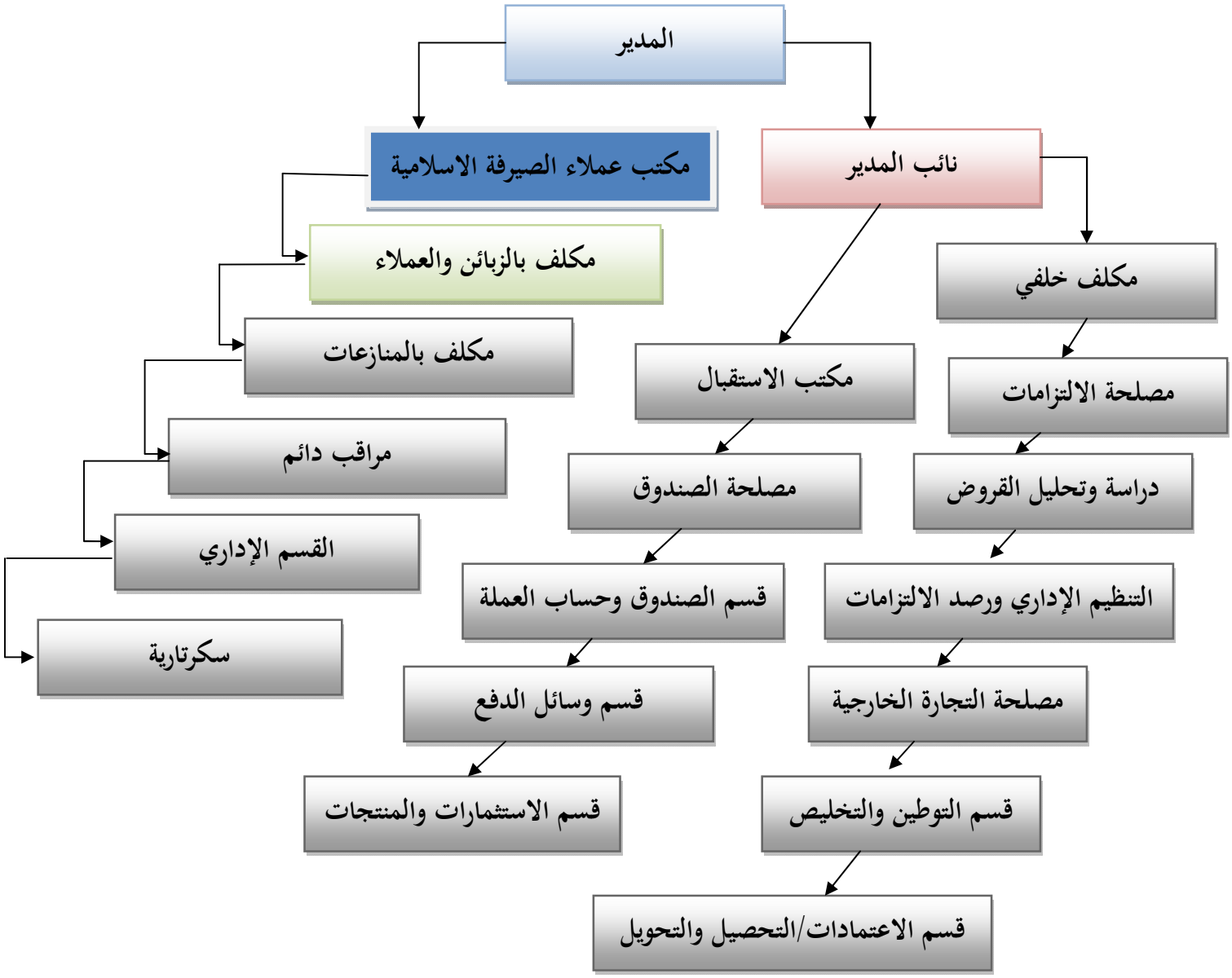

المصدر: وثائق عن وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

[1] رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت .540.

المطلب الثاني: خدمات الشبابيك الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

بتاريخ 4أوت 2020 أطلق البنك الوطني الجزائري رسميا نشاط الشباك الإسلامي، ليصبح بذلك أول بنك عمومي يقوم بممارسة هذا النشاط في الجزائري.

وفي هذا الإطار يطرح البنك الوطني الجزائري لتعاليم مجموعة كبيرة من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية ، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الإسلامية ، هذه المنتجات البالغ عددها تسعة (9) والمخصصة لمرحلة انطلاق العمل بالصيرفة الإسلامية، مصممة من أجل تلبية الطلب الملح والمرصود، لمختلف فئات المجتمع من أفراد مدخرين، مهنيين ومؤسسات وتتمثل في الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الإسلامي الجاري، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد، والمرابحة للتجهيزات، وكذا الإجارة.[1]

وهي نفس المنتجات المتاحة أمام زبائن البنك الوطني الجزائر وكالة تيارت منذ شهر سبتمبر2020م والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية) وصيغ التمويل (المرابحة للسيارات، المرابحة للعقارات للتجهيزات، الإجارة) ويمكن إيجازها كما يلي:

1-**صيغ الادخار**: وتتمثل في:

1-1- الحساب الإسلامي الجاري:

وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية الإسلامية.

[1] بيان صحفي لإدارة البنك بتاريخ 2024.02.21 متاح على الموقع صحافة www.bna.dz

1-2- حساب التوفير الإسلامي.:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يحتوي أموالا أوكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، وهو متاح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين، حيث يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر،كما تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا ويتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال دون أي زيادة ومتاح في أي وقت، مع احتوائه على بطاقة توفير إسلامية إلكترونية.

1- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه.

وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

يتم احتساب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح الذي يعتمد على مبدأ المضاربة بالتناسب مع مدة الادخار وفقا لمفتاح توزيع تقاسم الأرباح كما يلي:

الجدول رقم (02): مكافأة حساب التوفير الإسلامي

مدة الادخار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03أشهر	%50	%50
06أشهر	%45	%55
12شهرا	%35	%65
18شهرا	%30	%70
24شهرا	%25	%75
36شهرا	%20	%80
48شهرا	%15	%85
60شهرا	%10	%90

المصدر: وثائق عن وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يقدر البنك ويأخذ تكاليف المضاربة في آخر السنة المحاسبية من خلال:[1] الربح الصافي = أرباح التمويل – تكاليف المضاربة ويتم احتساب الأرباح التي توزع على الزبون طبقا للصيغة التالية:

الأرباح الموزعة على الزبون = الربح الصافي * (حصة المشاركة في التمويل) = الربح الصافي

(مبلغ استثمار الزبون / مبلغ الإستثمار الإجمالي).

2- حساب التوفير الإسلامي غير المقيد* :

وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على تقاسم الخسائر والأرباح، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد ممن يملكون الجنسية الجزائرية، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة يتم فتح هذا النوع من الحسابات عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب.

[1] وثائق داخلية للبنك، www.bna.dz تاريخ التصفح 2024/02/20.

ثانيا: صيغ التمويل: وتتمثل فيما يلي:

-المرابحة للعقار:

وهي صيغة تمويل تتيح لزبون البنك الوطني الجزائري اقتناء عقار سكني، والمرابحة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري) المشتري المشترك احتمالا (الزوج الزوجة) والبنك البائع.

يعد البنك كأول مشتري تجاه البائع وكبائع تجاه الزبون، حيث يقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون هامش فائدة معروف ومتفق عليه.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 75سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى % 90من سعر العقار.

-المرابحة للتجهيزات:

هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)، حيث يكون البنك مشتريا تجاه البائع وموردا تجاه الزبون، فيقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون هامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولطرق التسديد.

وتمويل المرابحة للتجهيزات متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 75سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم مع تمويل يمكن أن يصل إلى % 90من سعر التجهيز (000 000 1دج) مع فترة سداد تتراوح بين 12شهرا و 36شهرا.

-المرابحة للسيارات:

وهي عبارة عن عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون هامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولكيفيات التسديد.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70سنة .

وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى85%من سعر بيع المركبة مع فترة سداد تتراوح بين 12و 60بأقساط شهرية ثابتة بالإضافة إلى إمكانية السداد المسبق (كامل أو جزئي).

ويبقى العمل هذا النوع من التمويلات مجمد إلى إشعار آخر بسبب أزمة السيارات التي تعرفها البلاد وعدم توفر السيارات المركبة في الجزائر منذ مدة، بالإضافة إلى الملاحقات القضائية التي تعرض لها أغلب أصحاب مصانع تركيب السيارات والتي أدت إلى توقف عملية التركيب بأغلبها إن لم نقل كلها، ويبقى العمل هذا النوع من التمويلات مرهون ببداية العمل بدفتر الشروط الجديد الخاص بتركيب السيارات في الجزائر الذي لم يرى النور بعد.

-الإجـارة:

التمويل بالإجارة هو عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى المموّنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات. هذا النوع من التمويلات الإسلامية موجه خصيصا للأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة، التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشترط فيه مبلغ ضمان مطلوب " هامش الجدية " والمقدر بـ % 10من قيمة المعدات موضوع التمويل، كما تقدر المدة القصوى للإجارة بخمس سنوات (05) دون أن تقل عن عامين)،(2يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابتكل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار.

ويتوزع زبائن النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على خدمات الصيرفة الإسلامية المقدمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) توزيع زبائن الصيرفة الإسلامية للبنك الجزائري وكالة تيارت على مختلف الخدمات

نوع المنتج الإسلامي	عدد الزبائن	النسبة	ملاحظة
الحساب الجاري	22	%14.38	/
حساب الادخار	83	%54.25	/
حساب الاستثمار	28	%18.30	/
الحساب التجاري	11	%7.19	/
المرابحة للتجهيزات	04	%2.61	/
المرابحة للعقار	02	%1.31	الملفات في الدراسة
المرابحة للسيارات	/	/	لم تنطلق بعد
الإجازة	03	%1.96	الملفات في الدراسة
مجموع	153	100	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق داخلية للبنك

ثالثا: خدمات مصرفية أخرى:

1-البطاقة الإسلامية الإلكترونية:

وهي منتج جديد تم استحداثه ليتماشى مع مختلف الحسابات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري تسمح لأصحابها بالاطلاع على الرصيد وسحب أموالهم وإجراء التحويلات من حساب إلى آخر واقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اللجوء إلى دفاتير شيكاتهم أو نقودهم وهي خدمة متاحة 24/24سا و 7/7أيام، وهي متوفرة على مستوى وكالة تيارت.

2- تطبيق WINPAY-BNA :

الذي يمكن لأصحاب الحسابات الإسلامية الاستفادة من خدماته المتنوعة، وهو تطبيق يرتكز على مسح رمز الاستجابة السريعة، موجه للأفراد المهنيين والمؤسسات، ويمكن تحميله مجانا على APP PLAY STORE

يسمح هذا التطبيق وبحركة بسيطة القيام بمجموعة من العمليات من أي مكان فيكل وقت وفي عدة حالات، بالمنزل وبالمحلات التجارية، بالمطعم وعلى مستوى مقدمي الخدمات العمومية، بين أفراد العائلة بين الأصدقاء أو بين زملاء العمل وهو وسيلة جديدة للدفع يتيح باقة متنوعة من العمليات:

بالنسبة للأفراد:

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة.
- إجراء عمليات التحويل لمستخدمي هذا التطبيق.
- الإطلاع على الرصيد وكشف العمليات المنجزة وطلبات تحويل الأموال. بالنسبة للمؤسسات:
- مقابل الخدمات المنجزة code-QRقبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة.
- الاطلاع على الرصيد.
- تسيير البائعين ونقاط البيع.
- الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع.
- الاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

3- تطبيقBNAtic

وهو تطبيق بدأ العمل به أكتوبر 2019يسمح لعملاء البنك عموما وعملاء النافذة الإسلامية خصوصا أفراد كانوا أم مهنيين أم مؤسسات بتسيير حساباتهم بواسطة هواتفهم الذكية بكل أمان وأريحية وهذا 24.24سا و 7.7أيام دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة ،كما يسمح هذا التطبيق بالاستفادة من خدمات لإطلاع على محتوى الحساب.

- الإطلاع على أرصدة الحساب وكذا العمليات المسجلة عليه.
- إصدار التحويلات المالية نحو الغير.
- طلب دفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

يشتمل المبحث الأول على تحديد أدوات القياس المستخدمة في البحث واختبار مدى صلاحيتها قصد معرفة الأثر المرغوب قياسه في نهاية الفصل.

1-المعلومات ومصادر الحصول عليها

قمنا بمعرفة نوع المعلومات التي نود الحصول عليها من خلال الإشكالية الرئيسية، حيث وجدنا أن المعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على هذه الإشكالية هي معلومات أولية والتي يتم الحصول عليها من خلال مسح ميداني يشمل مدير بنك او شباك، رئيس مصلحة، رئيس مكتب، اطار سامي بالبنك، موظف عادي، استاذ باحث في المالية الإسلامية، في البنك العمومي بمصلحة الشبابيك الإسلامية، وهذا المسح الميداني قصد الحصول على معلومات تحاول قياس مدى ملائمة الشبابيك الإسلامية في بنك تيارت 540.

2- مجتمع وعينة الدراسة :

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على استقصاء ميداني موزع على عينة تقدر بـ 35 لأشخاص ذو علاقة مباشرة بالبنوك تشمل مدير بنك او شباك، رئيس مصلحة، رئيس مكتب، اطار سامي بالبنك، موظف عادي، استاذ باحث في المالية الإسلامية في المؤسسة محل الدراسة.

3-اعداد الاستبيان :

من أجل تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية تم الاعتماد على نموذج يعتمد على فهم سياسة البنوك العمومية في فتح شبابيك إسلامية مع العاملين فيها وقصد معرفة العلاقة بين هذه المكونات وكذا الطريقة التي تساهم بها في البنوك في تمويل شبابيك إسلامية والتي تمثل المحور الأساسي للدراسة. تم بناء وتصميم العديد من الأسئلة الموجودة في الاستبيان والتي صممت على أساس هذه المكونات، ومن أجل محاولة قياس الأثر المترتبة عن تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية تم الاعتماد على برنامج Spss.

3-1- تحديد أهداف قائمة الاستبيان:

هناك هدف رئيسي وأهداف ثانوية، فالهدف الرئيسي يتمثل في معرفة العلاقة بين المتغيرات قصد تأكيد أو نفي الفرضيات والحصول على إجابات التي من شأنها أن تجيب على الإشكالية الرئيسية للدراسة.أما الأهداف الثانوية تتمثل في معرفة كيف تساهم المكونات في تبيين الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية وكذا تحليل أهمية وجود فتح شبابيك إسلامية في البنوك العمومية كما يهدف إلى الاستبيان الى محاولة معرفة أهم العناصر المميزة للشباك الإسلامية

3-2-تحديد فرضيات الدراسة:

قبل القيام بالاستقصاء لابد من توفر فرضيات الدراسة والتي على ضوئها يتم تحديد الأسئلة من أجل إثبات صحة الفرضية من عدمها، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي

- فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل يساهم في الخدمة المحلية.
- وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية في تطوير الخدمة المحلية.
- وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية متطلبات التنمية المحلية.

4-عرض نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الاستبيان وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج البطاقة الشخصية للمستجوب وعرض وتحليل نتائج الأسئلة

4-1-وصف عينة الدراسة

بعد جمع البيانات اللازمة من عينة قدرها (35) تم ترميزها وحجزها ومعالجتها في جهاز الكمبيوتر بالاعتماد على كل من برنامج Spss الذي يسهل الحصول على النتائج في وقت قصير، وتم الحصول على النتائج كما هي مبينة في الجداول والأشكال المستعملة في عرض النتائج بالاعتماد على برنامج Spss

عرض النتائج الشخصية: قبل التطرق إلى عرض نتائج مضمون البحث نقوم في البداية بالتحليل الوصفي للأسئلة المتعلقة بالمستقصي والتي أدرجت في الأخير تهدف كسب ثقته.

تتكون الدراسة من (35) فرد موزعة على متغيرات والتي من خلالها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (04) يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الاختيارات	التكرار	النسبة%
ذكر	22	62,9
أنثى	13	37,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول **أعلاه** الذي يوضح توزيع العينة حسب الجنس، هناك 22 فردًا من الذكور، ما يعادل نسبة 62.9% من إجمالي العينة من ناحية أخرى, يوجد 13 فردًا من الإناث، ما يشكل نسبة 37.1% من العينة الكلية. نلاحظ أن هناك تفوقًا عدديًا للذكور على الإناث في هذه العينة، حيث يشكلون نسبة أكبر تقريبًا تصل إلى ثلاثة أخماس العينة. هذه النسبة تعطينا فكرة عن توزيع الجنسين في المجتمع الذي تم اختيار العينة منه .

الجدول رقم (05) يوضح توزيع العينة حسب السن

الاختيارات	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	4	11,4
من 31-40	14	40,0
من 41-50	9	25,7
أكثر من 51	8	22,9
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بناءً على الجدول المقدم أعلاه، الذي يصف توزيع العينة حسب متغير السن، نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين أعمارهم أقل من 30 سنة هو 4، ما يمثل نسبة 11.4% من العينة الكلية.أما الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة هم الفئة الأكبر بتكرار 14، أي ما يعادل 40.0% من إجمالي العينة. تليه الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة لديها 9 أفراد، وتشكّل نسبة 25.7% من العينة الإجمالية، وأخيرا فئة

الذين أعمارهم أكثر من 51 سنة يبلغ عددهم 8، ويشكّلون نسبة 22.9% ومنه نستنتج أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي الأفراد في الفئة العمرية 31-40 سنة، وهذا راجع للمؤهلات العلمية.

الجدول رقم (06) يوضح توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

الاختيارات	التكرار	النسبة%
ثانوي	8	22,9
جامعي	20	57,1
دراسات عليا	7	20,0
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح توزيع العينة حسب متغير المستوى الدراسي، الإجمالي التام للعينة هو 35 فردا، هناك 8 أفراد لديهم مستوى تعليمي ثانوي، وتمثل هذه المجموعة نسبة 22.9% من العينة الكلية أما الأشخاص ذوو المستوى التعليمي الجامعي يشكّلون الغالبية بعدد 20 فردا، وهذا يمثل نسبة 57.1% من إجمالي العين، بينما يشكّل الأفراد الذين حصلوا على درجة دراسات عليا تكرار 7 أشخاص، أي ما نسبته 20.0% من العينة، من هذا التحليل نرى أن الأغلبية العظمى من العينة (77.1%) لديهم تعليم جامعي وما فوق، مما يدل على أن العينة تميل نحو مستويات تعليمية أعلى.

الجدول رقم (07) يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

الاختيارات	التكرار	النسبة%
مدير بنك	4	11,4
رئيس مصلحة	6	17,1
رئيس مكتب	5	14,3
إطار سامي بالبنك	9	25,7
موظف عادي	9	25,7
أستاذ باحث في المالية والبنوك	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة، مدير بنك توجد 4 مفردات ما يمثل نسبة 11.4% من العينة بأكملها، أما رئيس مصلحة 6 مفردات، والنسبة المئوية لهذه الفئة تصل إلى 17.1.%، رئيس مكتب: هناك 5 مفرداات يشكل 14.3%، بينما إطار سامي بالبنك اجابت 9 مفردات كإطار سامي في البنك، وهم يشكلون 25.7% من العينة، وهذه هي أعلى نسبة بالتساوي مع الفئة التالية، موظف عادي: يمثل هذا الدور أيضًا 9 مفردات، مع نسبة مماثلة 25.7%، يقابله أستاذ باحث في المالية والبنوك فئة تحتوي على مفردتين فقط، وتعد أقل الفئات تمثيلاً بنسبة 5.7.% ومن خلال هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن العينة تضمّ توزيعاً متنوعاً من المناصب والمسؤوليات الوظيفية، مع تمركز غالبية المشاركين في قطاعات إدارية وفنية عالية المستوى (كمديرين وإطارات سامية).

الجدول رقم (08) يوضح توزيع العينة حسب الأقدمية في العمل

الاختيارات	التكرار	النسبة%
من سنة إلى 5 سنوات	7	20,0
من 6 إلى 10 سنوات	12	34,3
أكثر من 11	16	45,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال النظر إلى الجدول رقم (08) حول توزيع الأقدمية في العمل ضمن العينة المحددة، نلاحظ أن عينة الأفراد أجابت 7 مفردات من سنة إلى 5 سنوات بنسبة 20% من إجمالي العينة. هذا يعكس على الأرجح وجود موظفين نسبياً جدد في مواقعهم، مما قد يشير إلى توسع حديث في العمليات أو التحديث في القوى العاملة، أما فئة من 6 إلى 10 سنوات يصنف 12 مثلت نسبة 34.3% من العينة. هذه النسبة تمثل الأغلبية النسبية وتشير إلى وجود خبرة واستقرار في القوى العاملة في هذه الفترة الزمنية. هؤلاء الموظفون ربما يحملون معرفة عميقة عن العمل ويشكلون عمود الخبرة ضمن مؤسستهم، أخيرا جاءت فئة أكثر من 11 سنة :تضم هذه الفئة 16 مفردة تشكل 45.7% من العينة الكلية، مما يجعلها الفئة الأكبر. هذه النسبة تشير بوضوح إلى وجود قدر كبير من التجربة والولاء للمؤسسة ضمن العينة. هؤلاء الأفراد يمكن أن يكونوا غنيين بالمعرفة التنظيمية والخبرات الإدارية، ولديهم فهم عميق لثقافة المكان والسوق.

الجدول رقم (09) يوضح الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية	29	82,9
.زيادة الأرباح	1	2,9
.تقديم خدمات مصرفية فريدة	5	14,3
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول رقم (09) بشأن الأهداف من إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، نلاحظ أنا توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية هذا الخيار هو الأكثر تكراراً، بعدد 29، ونسبة مئوية تبلغ 82.9% من المجموع الكلي لأفراد العينة. إن هذه النسبة العالية تشير بوضوح إلى أن الدافع الأساسي وراء فتح النوافذ الإسلامية هو تلبية احتياجات قطاع كبير من العملاء يبحثون عن خدمات مالية تراعي الأحكام الشرعية والمبادئ الإسلامية، مثل تجنب الربا والمعاملات المالية المشبوهة، أما زيادة الأرباح يرى فرد واحد فقط، بنسبة 2.9%، أن الدافع وراء إنشاء هذه النوافذ هو زيادة الأرباح. هذا يدل على أن الباحثين عن الخدمات المصرفية الإسلامية لا يرون أن الدافع الربحي هو العامل الأساسي للبنوك التقليدية لتقديم هذا النوع من الخدمات.

أما فيما يخص تقديم خدمات مصرفية فريدة هناك 5 مفردات، مثلت نسبة 14.3%، يعتبرون أن البنوك تسعى لتقديم خدمات مصرفية فريدة من خلال النوافذ الإسلامية. هذا يوحي بأن هناك تقدير للتنويع في الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات وتفضيلات مختلفة بين العملاء، من خلال هذا نستخلص أنه الدافع الرئيسي للبنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية هو تقديم خدمات متوافقة مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعكس استجابة القطاع المصرفي للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات، ودعماً للشمول المالي.

الجدول رقم (10) يوضح كيفية تأثير النوافذ الإسلامية على ثقة العملاء المسلمين

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تزيد الثقة لأن الخدمات تتوافق مع معتقداتهم	26	74,3
.تقلل الثقة لأنها ضمن بنوك تقليدية	6	17,1
.تزيد الثقة فقط إذا كانت الخدمات مجانية	3	8,6
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بالرجوع إلى المعلومات المتاحة في الجدول رقم (10)، الذي يبحث في تأثير النوافذ الإسلامية على مستوى ثقة العملاء المسلمين في البنوك التقليدية، نلاحظ أن 26 مفردة، وبنسبة 74.3% أجابت أن النوافذ الإسلامية تزيد الثقة لأن الخدمات تتوافق مع معتقداتهم وهذا الخيار حصل على أعلى تكرار، ذلك يشير إلى أن الغالبية العظمى من العملاء ترى أن وجود نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية يعزز من ثقتهم في البنوك لأنهم يشعرون بأن احتياجاتهم الدينية ومعتقداتهم هي محل اعتبار وتقدير. أما الفئة التي ترى أنها تقلل الثقة لأنها ضمن بنوك تقليدية

هذا الرأي يحظى بتكرار 6 مفردات ونسبة 17.1%، مما قد يعكس وجهة نظر قطاع من العملاء يشعرون بأن النوافذ الإسلامية ضمن البنوك التقليدية لا تلبي معايير الشريعة الإسلامية بالكامل، أو أنهم يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية الكاملة لشعورهم بأنها تقدم التزامًا أصيلًا بمبادئ التمويل الإسلامي، أما إجابات أفراد العينة من خلال خيار أن النوافذ الاسلامية تزيد الثقة فقط إذا كانت الخدمات مجانية تم ذكر هذا الاختيار من قبل 3 أفراد فقط، بنسبة 8.6%، وهي تعبر عما يمكن أن يكون تصورًا بأن القيمة الإضافية للنوافذ الإسلامية يجب أن تكون مجانية دون رسوم إضافية لتبرير زيادة الثقة، أو أن البعض يقدر الجانب المادي على الجانب المتوافق مع المعتقدات، لنستنتج تكشف النتائج الكلية عن تأثير إيجابي كبير للنوافذ الإسلامية على ثقة العملاء المسلمين بصفة عامة، مع وجود بعض التحفظات لدى نسبة أقل من العملاء.

الجدول رقم (11) يوضح كيفية مساهمة النوافذ الإسلامية في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.بتحقيق أرباح عالية	19	54,3
.بتوعية العملاء بالمصارف الإسلامية	7	20,0
.بتوفير خدمات لا تجدها في البنوك الإسلامية	4	11,4
.بفتح المجال لمزيد من البحوث والدراسات	5	14,3
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

استنادًا إلى البيانات المقدمة في الجدول رقم (11) والذي يستكشف كيف تساهم النوافذ الإسلامية في التنمية داخل القطاع المصرفي الإسلامي، ومن خلال اجابات المبحوثين نلاحظ أن خيارهم بمساهمة النوافذ الاسلامية بتحقيق أرباح عالية حصل على أعلى نسبة تكرار بعدد 19 ونسبة 54.3%. هذه النتيجة تشير إلى أن غالبية المشاركين يعتقدون أن النوافذ الإسلامية لها دور هام في تعزيز الأرباح ضمن القطاع المصرفي الإسلامي. إن إدماج النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية قد يجذب مزيدًا من العملاء مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات، أما أنها تقوم بتوعية العملاء بالمصارف الإسلامية فقد أجاب 7 أفراد بنسبة 20%, أن النوافذ الإسلامية تسهم في

التنمية من خلال توعية العملاء بالخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية. التوعية والتثقيف المصرفي يمكن أن يعزز من تفهم العملاء لأسس ومبادئ التمويل الإسلامي وبالتالي زيادة إقبالهم عليه، أما فب نظرتهم أنها تقوم بتوفير خدمات لا تجدها في البنوك الإسلامية فقد أجاب 04 أفراد، بنسبة 11.4%، أن النوافذ الإسلامية تساهم في التنمية بتقديمها لخدمات فريدة قد لا تتوفر لدى البنوك الإسلامية الكاملة. هذا يمكن أن ينوع الخيارات المتاحة أمام العملاء ويزيد من جاذبية القطاع المصرفي الإسلامي وفي اخر خيار لأجوبة أفراد العينة أن النوافذ الإسلامية تساهم في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي بفتح المجال لمزيد من البحوث والدراسات أجاب 05 أفراد بنسبة 14.3%, يعتقدون أن النوافذ الإسلامية تسهم بشكل فعّال في التنمية من خلال تشجيع إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول مجال الصيرفة الإسلامية. هذا التفاعل الأكاديمي والبحثي يمكن أن يعزز من معرفة وفهم المبادئ الإسلامية المطبقة في المجال المصرفي ويدعم تطوير المنتجات والخدمات.

من خلال التحليل، يتضح أن النوافذ الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي، ليس فقط من خلال تعزيز الأرباح، ولكن أيضًا بتوعية العملاء، تقديم خدمات فريدة، ودعم الأبحاث والدراسات.

الجدول رقم (12) يوضح كيفية تمييز الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات التقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.الاعتماد على فائدة ثابتة	15	42,9
.الاستثمار بناءً على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر	17	48,6
.إمكانية التحايل على القوانين	3	8,6
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

استنادًا إلى البيانات المقدمة في الجدول رقم (12) والذي يستكشف كيفية التمييز الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات المصرفية التقليدية حيث يرى 15 فردا وبنسبة 42.9%. أنهم يميزون الخدمات المصرفية عن التقليدية بالاعتماد على فائدة ثابتة يكون هو السائد، حيث يفرض البنك نسبة فائدة على القروض والودائع. في المقابل، الخدمات المصرفية الإسلامية لا تعتمد على الفائدة كونها تعتبر الربا، والتي تحظرها الشريعة الإسلامية، أما خيارهم أنه يمكن التمييز بينهما بالاستثمار بناءً على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر فقد حاز هذا الخيار على أعلى تردد بـ 17 مرة وبنسبة 48.6%، مما يشير إلى أن هذه الجزئية تعتبر السمة الأكثر تميزًا للخدمات المصرفية الإسلامية. البنوك الإسلامية تعتمد على مفاهيم التمويل المشترك مثل المرابحة، المشاركة، والمضاربة، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر مع العملاء بناءً على نسب محددة مسبقاً، وهذا يختلف كليًا عن النظام القائم على الفائدة في البنوك التقليدية، أخيرا خيار العينة أنه بإمكانية التحايل على القوانين حصل هذا الرأي على التكرار

الأقل بعدد 3 مشاركين ونسبة 8.6%. يمكن أن يشير هذا إلى اعتقاد بعض الأفراد أن البنوك الإسلامية قد توفر طرقًا للتحايل على القوانين، لكن في الواقع، الخدمات المصرفية الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار الامتثال الصارم للقواعد الشرعية والتنظيمية، يتبين من أخيرا أن الخدمات المصرفية الإسلامية تتميز عن التقليدية أساسًا بنهجها في الاستثمار وإدارة الأموال والذي يركز على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر، وهو ما يتوافق مع المبادئ التي ترتكز عليها المعاملات الإسلامية.

الجدول رقم (13) يوضح الفائدة الرئيسية للمصرف الإسلامي المستقل

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.يمكن أن يعمل بمعزل عن النظام المصرفي التقليدي	9	25,7
.يعتمد كليًا على الخدمات الإلكترونية	6	17,1
.يقدم فائدة أعلى للمستثمرين والمودعين	13	37,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

استنادًا إلى البيانات المقدمة في الجدول رقم (13)، الذي يبحث في الفائدة الرئيسية للمصرف الإسلامي المستقل، نلاحظ أن 9 أفراد بنسبة 25.7% ترى أن الفائدة الرئيسية للمصرف الإسلامي المستقل يمكن أن يعمل بمعزل عن النظام المصرفي التقليدي هذا يشير إلى أن جزءًا من المستطلعين يرون أن القدرة على العمل بمعزل عن النظام المصرفي التقليدي تعتبر ميزة، حيث يمكن للمصارف الإسلامية المستقلة تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية دون التأثر بالقيود أو تأثيرات النظام المصرفي التقليدي، تأتي في المرتبة الثانية 6 مفردات بنسبة 17.1%. ترى أنها تعتمد كليًا على الخدمات الإلكترونية هذا ما يعكس وجهة نظر مفادها أن الاعتماد على الخدمات الإلكترونية يُعد ميزة رئيسية لبعض المصارف الإسلامية المستقلة، إذ يتيح هذا التوجه إمكانية الوصول السهل والسريع للخدمات المصرفية دون الحاجة للتواجد الفعلي في فروع البنك، أما في المرتبة الثالثة جاءت اراء 13 صوتًا وبنسبة 37.1% ترى أنه يقدم فائدة أعلى للمستثمرين والمودعين، هذا الخيار حظي بأعلى تكرار بعدد يُبرز هذا أن الطرف الأكبر من المستجيبين يعتقد بأن الفائدة الرئيسية للمصارف الإسلامية المستقلة تكمن في قدرتها على تقديم عوائد أعلى للمستثمرين والمودعين. هذا يمكن أن يعكس التزام المصارف الإسلامية بمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، الذي غالبًا ما يُنتج نتائج مالية تنافسية للمستثمرين والعملاء مقارنةً بالعوائد الثابتة للخدمات المصرفية التقليديةإجمالًا، البيانات المقدمة تُبرز تصورات متنوعة حول الفوائد الرئيسية للمصارف الإسلامية المستقلة، مع التأكيد على القدرة على تقديم عوائد مالية أعلى كأبرز فائدة من وجهة نظر الأغلبية.

الجدول رقم (14) يوضح كيفية إمكانية للنوافذ الإسلامية أن تؤدي إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.من خلال الضغط الحكومي	11	31,4
.عبر إثبات الجدوى الاقتصادية والطلب المتزايد	14	40,0
.بالترويج الإعلاني فقط	8	22,9
.من خلال فرض ضرائب إضافية على البنوك التقليدية	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقًا للمعلومات المقدمة في الجدول رقم (14) الذي يبحث في الطرق التي من خلالها يمكن للنوافذ الإسلامية أن تسهم في إنشاء بنوك إسلامية مستقلة، نلاحظ أن 11 مفردة من أصل 35 مفردة وبنسبة 31.4% في المرتبة الاولى أجابت بأن الضغط الحكومي من الطرق التي من خلالها يمكن للنوافذ الإسلامية أن تسهم في إنشاء بنوك إسلامية مستقلة يشير إلى أن جزءًا من المستجوبين يؤمنون بأن دور الحكومات قد يكون حاسمًا في تحفيز تحول النوافذ الإسلامية إلى مؤسسات مصرفية إسلامية مستقلة، سواء كان هذا من خلال وضع اللوائح التنظيمية أو من خلال الدعم السياسي، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت اجابات افراد العينة عبر إثبات الجدوى الاقتصادية والطلب المتزايد مع أعلى تكرار بـ 14 اجابة ونسبة 40.0%، يعتبر هذا الخيار الأكثر اختيارًا. هذا يعكس اعتقادًا بأن تحقيق النجاح الاقتصادي ووجود طلب متزايد على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة يمكن أن يشجع على استقلال هذه النوافذ وتحولها إلى بنوك كاملة، أما في ثالث مرتبة فقد صرح المبحوثون على أن من بين الطرق بالترويج الإعلاني فقط اختار هذا الخيار 8 أفراد بنسبة 22.9%. من الممكن أن يشير هذا إلى وجهة نظر ترى أن الحملات الإعلانية الفعالة قد تلعب دورًا في زيادة الوعي والاهتمام بالمصارف الإسلامية، مما قد يساعد في تأسيسها كبنوك مستقلة أخيرا يرى بعض من افراد العينة بأقل عدد من التكرارات بواقع 2 صوت ونسبة 5.7%. من خلال فرض ضرائب إضافية على البنوك التقليدية هذا يعكس هذا أن فقط عدد قليل من الأشخاص يعتقدون أن فرض ضرائب إضافية على البنوك التقليدية قد يكون أسلوبًا لدعم نمو البنوك الإسلامية المستقلة، الجدول يشير بوضوح إلى أن الكثيرين يرون في الجدوى الاقتصادية والطلب المتزايد العوامل الأساسية لتحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك مستقلة، مع بقية الخيارات التي تم اعتبارها بدرجات أقل.

الجدول رقم (15) يوضح دور النوافذ الإسلامية في الحفاظ على الأخلاقيات المصرفية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.ليس لها دور محدد	4	11,4
.تضعف الأخلاقيات بسبب الربحية	7	20,0
.تعزز الأخلاقيات بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية	20	57,1
.تؤثر فقط على أخلاقيات البنوك التقليدية	4	11,4
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بناءً على البيانات الموضحة في الجدول رقم (15) حول دور النوافذ الإسلامية في الحفاظ على الأخلاقيات المصرفية، نلاحظ أن 04 من أفراد العينة أجابوا على أنه ليس لها دور محدد ونسبة 11.4% ، يرون أن النوافذ الإسلامية لا تملك دوراً محدداً في الحفاظ على الأخلاقيات المصرفية، مما يعني أنهم لا يرون تأثيراً واضحاً لها في هذا الجانب، في المقابل يرى 7 من الأفراد أنها تضعف الأخلاقيات بسبب الربحية ما يقارب 20.0% نظرًا للتركيز على الجانب الربحي، ما يشير إلى وجهة نظر ترى أن البحث عن المكاسب المالية قد يؤدي إلى تنازلات أخلاقية.

أما من يرون أنها تعزز الأخلاقيات بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فقد تشكل هذه النقطة النسبة الأعلى في الجدول حيث أجاب لها 20 فردا بنسبة 57.1% هذا يعكس الاعتقاد بأن النوافذ الإسلامية تقوم بتحسين الأخلاقيات المصرفية من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تتبنى الشفافية والعدالة وتحرم الربا، أخيرا يرى 4 أفراد بنسبة تمثلت في 11.4% يعتقدون أن دور النوافذ الإسلامية محصور في التأثير على أخلاقيات البنوك التقليدية فقط دون أن تكون لها بالضرورة معايير متميزة خاصة بها.

من خلال هذه البيانات يمكن استنتاج أنه وفقاً للغالبية، تلعب النوافذ الإسلامية دوراً مهماً في تعزيز الأخلاقيات المصرفية من خلال التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (16) يوضح كيف يمكن أن تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.مجال الأمن السيبراني	5	14,3
.توفير قروض بدون فوائد	21	60,0
.تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة	5	14,3
.التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل	4	11,4
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تظهر البيانات المقدمة في الجدول رقم (16) تصورات الأفراد عن الطرق التي يمكن من خلالها تمييز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية. وهنا نلاحظ أن 5 أفراد وبنسبة 14.3% ترى أن هناك من يعتقد بأن البنوك الإسلامية يمكن أن تتميز في مجال الأمن السيبراني، فيما ترى 21 مفردة أنها تتكيز في توفير قروض بدون فوائد ما يعادل نسبة 60.0% وهي أعلى نسبة؛ هذا يشير بوضوح إلى أن العامل الأكثر تمييزًا للبنوك الإسلامية من وجهة نظر المجيبين هو قدرتها على تقديم القروض دون أية فوائد، وهو أمر يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، أما من يرون انها تتميز بتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة بلغ عددهم 5 أفراد وبنسبة 14.3%، مما يظهر أن هناك اعتقاد بأن البنوك الإسلامية يمكن أن تمتاز بمساهمتها في تحقيق التكافل الاجتماعي ودعم التنمية المستدامة، وهو ما يعتبر جزءًا من قيمها الأساسية. وأدنى تكرار بمجموع 4 أصوات مما يمثل 11.4% يرونها تتميز بالتركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل يوحي هذا بأن هناك عدد قليل من الأشخاص يعتقدون أن الاستثمارات قصيرة الأجل تعد مجال لتميز البنوك الإسلامية، وفقًا لاستطلاع الرأي هذا، يبدو أن الغالبية العظمى ترى أن تميز البنوك الإسلامية يأتي أساسًا من نهجها في تقديم قروض خالية من الفوائد، مما يعكس روح مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

الجدول رقم (17) يوضح تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تعزز الشمول المالي بجذب الأشخاص الراغبين في الخدمات الشرعية	13	37,1
.تحد من الشمول المالي بفصل المنتجات الإسلامية عن البنك التقليدي	6	17,1
.لا علاقة لها بالشمول المالي	10	28,6
.تقلل الشمول المالي بالتركيز على العملاء الأثرياء فقط	6	17,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم (17) يعطي نظرة عن كيفية تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي، وهنا نلاحظ أن 13 مفردة ونسبة 37.1%. أجابت أنه يعزز الشمول المالي بجذب الأشخاص الراغبين في الخدمات الشرعية، تليها 6 مفردات بنسبة 17.1%. يسلط هذا الرأي الضوء على اعتقاد بأن فصل المنتجات الإسلامية عن الخدمات التقليدية قد يؤدي إلى تحديات في تحقيق الشمول المالي، في المقابل أجاب 10 أفراد على أنه لا علاقة لها بالشمول المالي بنسبة 28.6% ولا تؤثر سلبًا أو إيجابًا. هذا يعني أن هناك نسبة معتبرة من المجيبين ترى أن هذه النوافذ ليست عاملًا مؤثرًا في تعميم الخدمات المالية، أخيرا أجاب 6 مفردات ترى أنها تقلل الشمول المالي بالتركيز على العملاء الأثرياء فقط وبنسبة بلغت 17.1% مما يعني أن هناك اعتقاد بأن النوافذ الإسلامية قد تؤثر سلبًا على الشمول المالي بتوجيه خدماتها نحو الفئات الميسورة فقط.من خلال تحليل هذه البيانات، يظهر أن

هناك آراء متفاوتة حول تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي. الغالبية ترى أن هناك تأثير إيجابي من خلال جذب فئات تفضل المعاملات الشرعية، ولكن هناك أيضًا ملاحظات حول تحديات محتملة تتعلق بالشمولية.

الجدول رقم (18) يوضح التحديات التي يمكن أن تواجهها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.الافتقار إلى الخبرة في القواعد الشرعية	10	28,6
.رفض الجمهور للبنوك التقليدية	7	20,0
منافسة البنوك الإسلامية المستقلة	18	51,4
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يعرض الجدول رقم (18) ثلاث تحديات رئيسية يمكن أن تواجه النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية وفق التصويت من مجموعة المستطلعة، تم الإشارة إلى اختيار الافتقار إلى الخبرة في القواعد الشرعية: من طرف أفراد العينة 10 مرات بنسبة 28.6%، ما يشير إلى أن نقص الخبرة في الأمور الشرعية قد يكون عائقًا أمام النوافذ الإسلامية، أما من يرون ذلك في رفض الجمهور للبنوك التقليدية فقد أجاب 7 أفراد بنسبة 20.0%، الأمر الذي يعكس وجود تحفظ عام لدى الجمهور تجاه التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية، حتى لو قدمت خدمات إسلامية. وأما من يرون التحدي السابق على أنه منافسة البنوك الإسلامية المستقلةفقد مثل هذا الرأي النسبة الأكبر بـ 18 إجابة ونسبة 51.4%، مؤكداً أن هناك تحدي كبير يكمن في المنافسة القوية من البنوك الإسلامية المستقلة التي قد تقدم خدمات متخصصة أكثر، من الواضح أن التحدي الأكبر هو المنافسة مع البنوك الإسلامية المستقلة، ولكن التحديات الأخرى مثل الافتقار للخبرة الشرعية والتصور السلبي للبنوك التقليدية لا تزال مؤثرة.

الجدول رقم (19) يوضح فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تقديم خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة	13	37,1
.تحقيق التنوع في خدمات البنك	9	25,7
.زيادة المنافسة في السوق المصرفي	13	37,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول رقم (19) حول فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، يُظهر الجدول ثلاثة آراء رئيسية حول تأثير هذه الخطوة فنلاحظ أن 13 فردا وبنسبة 37.1% أجابوا على أنها تقوم

بتقديم خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة ما يعكس التقدير لأهمية توفير خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، يليه من يرون أنه يتمثل في تحقيق التنوع في خدمات البنك تم اختيار هذا الخيار 9 مرات بنسبة 25.7%، يأتي بعده 13 جوابا مثل الخيار الأول وبنسبة 37.1%، مما يعني أن هناك إدراك لأثر هذه النوافذ في تحفيز المنافسة بين البنوك وزيادة الخيارات بالنسبة للمستهلكين.

من هذه النتائج، يتضح أن هناك تقدير متساوٍ تقريبًا لأهمية فتح النوافذ الإسلامية بغرض توفير تمويل متوافق مع الشريعة وزيادة المنافسة في السوق، مع التأكيد أيضًا على أهمية التنوع في الخدمات المصرفية.

الجدول رقم (20) يوضح تأثير النوافذ الإسلامية على المصارف الإسلامية المستقلة التي يتم إنشاؤها لاحقًا

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تشجع الاستثمار فيها	24	68,6
.تكون بمثابة تجربة	9	25,7
.لا تؤثر على الإطلاق	1	2,9
.تنافسها بشكل سلبي	1	2,9
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

استنادًا إلى الجدول رقم (20) الذي يوضح تأثير النوافذ الإسلامية على المصارف الإسلامية المستقلة التي يتم إنشاؤها لاحقًا، نلاحظ أن الغالبية العظمى بـ 24 اجابة لعينات البحث وبنسبة 68.6% يرون أن النوافذ الإسلامية لها تأثير إيجابي في تشجيع الاستثمار في البنوك المستقلة المستحدثة، مما يعطي مؤشراً على فائدة تلك النوافذ، وهناك رأي آخر يعتبر النوافذ الإسلامية بمثابة تجربة مبدئية للبنك المستقل، مع 9 أصوات ونسبة 25.7%، مشيراً إلى أنها تمنح العملاء فرصة للتعرف على الخدمات الإسلامية، في المقابل كان هناك صوت واحد فقط بنسبة 2.9% يعتقد أن النوافذ الإسلامية لا تحدث أي تأثير ملحوظ على المصارف الإسلامية المستقلة، وأيضاً بصوت واحد بنسبة 2.9% يرى أن وجود النوافذ الإسلامية قد يؤثر سلباً ويقدم منافسة غير مؤاتية للبنوك الإسلامية المستقلة لنستنتج أن الأغلبية ترى أن تأثير النوافذ الإسلامية إيجابي ويشجع على الاستثمار في المصارف الإسلامية، مع وجود نظرة ثانوية تعتبرها تجربة إيجابية، في حين أن وجهات النظر السلبية حول التأثير محدودة جداً.

الجدول رقم (21) يوضح تأثير المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية على العملاء

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تحسين جودة الخدمات	23	65,7
.زيادة أسعار المنتجات المصرفية	4	11,4
.تقليل الخيارات المتاحة	6	17,1
.لا يوجد تأثير ملحوظ	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقاً للجدول رقم (21) الذي يعرض تأثير المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية على العملاء، نلاحظ أن أكبر نسبة إجابات بعدد 23 ونسبة 65.7%، فإن الاستنتاج المستقى هو أن الأغلبية يرون أن المنافسة تسهم في تعزيز معايير الخدمات المقدمة، فائدة تعود على العملاء بصورة واضحة وهنالك 4 اجابات تؤكد بنسبة 11.4% على أن التنافس قد يقود إلى رفع تكلفة المنتجات المصرفية، ما يمثل عبئاً محتملًا على العملا، فيما يعتقد 6 أفراد وبنسبة 17.1% أن المنافسة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في تنوع الخدمات المصرفية المتاحة للعملاء، وأقلية تتكون من فردين وبنسبة 5.7% ترى أن المنافسة لا تحدث تغييراً ملموساً في تجربة العملاء البنكية.

من خلال هذا يمكن القول إن الرأي السائد يميل إلى أن المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية لها تأثير إيجابي بشكل رئيسي من حيث تحسين جودة الخدمات للعملاء.

الجدول رقم (22) يوضح مساهمة النوافذ الإسلامية في زيادة الوعي بالمصارف الإسلامية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.بتقديم تعليم مبسط حول التمويل الإسلامي	17	48,6
.من خلال التسويق والدعاية	5	14,3
.عبر توفير خبراء في التمويل الإسلامي	13	37,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بالنظر إلى الجدول رقم (22) حول مساهمة النوافذ الإسلامية في زيادة الوعي بالمصارف الإسلامية، نلاحظ أن النصف تقريباً من المستجيبين بعدد 17 ونسبة 48.6% يرون أن النوافذ الإسلامية تساعد في تعزيز

الوعي بالمصارف الإسلامية عن طريق توفير تعليم مبسط عن مبادئ التمويل الإسلامي، وهناك قرابة الخُمس بعدد 5 ونسبة 14.3% يرون أن النوافذ الإسلامية تزيد من الوعي عن طريق أنشطة التسويق والحملات الإعلانية، يليها عدد مقدر من المستجيبين بعدد 13 ونسبة 37.1% يؤكدون على أن تواجد خبراء مختصين في التمويل الإسلامي ضمن النوافذ الإسلامية يسهم في رفع مستوى الوعي لدى العملاء.

إجمالاً، يُشير التحليل إلى أن وجود النوافذ الإسلامية يُمثل عاملاً هاماً في زيادة الوعي بالتمويل الإسلامي، وذلك أساساً عبر التعليم المبسط وتوفير الخبراء الذين يمكنهم أن يشرحوا المفاهيم والتقنيات المالية الإسلامية بشكل واضح.

الجدول رقم (23) يوضح المخاطر المحتملة لفتح النوافذ الإسلامية في بيئة بنكية تقليدية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.الخلط بين المعاملات التقليدية والإسلامية	19	54,3
.تقليل الثقة في النوافذ الإسلامية	11	31,4
.زيادة فرص التلاعب المالي	5	14,3
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23)، الذي يتناول المخاطر المحتملة لفتح النوافذ الإسلامية ضمن بيئة بنكية تقليدية أن أكثر من النصف بعدد 19 وبنسبة 54.3% يرون أن الخطر الأكبر هو في إمكانية حدوث خلط بين المعاملات الإسلامية والتقليدية، مما يشير إلى تحديات في التمييز والفصل بين المنتجات المالية المختلفة، فيما يعتقد 11 من المستجيبين بنسبة 31.4% أن هذا الاندماج قد يؤدي إلى تقليل الثقة في مصداقية النوافذ الإسلامية وإمكانية التزامها بالمبادئ الشرعية الإسلامية وهناك 5 من المستجيبين بنسبة 14.3% يرون أن فتح النوافذ الإسلامية ضمن البنوك التقليدية قد يزيد من فرص التلاعب المالي، إذ قد يستغل البعض هذا الاندماج لتنفيذ ممارسات غير متوافقة مع الأخلاقيات المالية.

بشكل عام، تُظهر هذه النتائج وجود مخاوف لدى المستجيبين حول الآثار المترتبة على دمج النوافذ الإسلامية ضمن البيئة المصرفية التقليدية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالحفاظ على صحة المعاملات وفقاً للشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (24) يوضح كيفية النوافذ الإسلامية أن تشجع البنوك التقليدية على تبني ممارسات أكثر توافقًا مع الشريعة الإسلامية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.بإظهار النجاح والفعالية	15	42,9
.من خلال الضغط التشريعي	9	25,7
.عبر دعم المجتمع المسلم	5	14,3
.بتقديم الإرشاد والتدريب	6	17,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير الجدول رقم (24) إلى الطرق التي بإمكان النوافذ الإسلامية من خلالها دفع البنوك التقليدية نحو تبني ممارسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ونلاحظ أن أغلبية الآراء بعدد 15 ونسبة 42.9% ترى أن النوافذ الإسلامية يمكن أن تشجع البنوك التقليدية عبر إظهار النجاح والأثر الإيجابي للممارسات المتوافقة مع الشريعة في الأداء المالي، فيما يعتقد 9 من المستجيبين بنسبة 25.7% أن التأثير يمكن أن يأتي عبر الدعوة لوضع أطر تشريعية تحث أو تحمل البنوك على الالتزام بالممارسات الشرعية يليه قرابة السُدس بعدد 5 ونسبة 14.3% من المستجيبين يرون أن إسهام المجتمع المسلم ودعمه يمكن أن يشجع على التغيير نحو أسلوب البنك الإسلامي، وأخيرًا، يشير 6 من المستجيبين بنسبة 17.1% إلى أن تقديم الإرشاد والتدريب يمكن أن يعزز من تبني البنوك التقليدية للأساليب الإسلامية في التعاملات المالية.

هذه النتائج توحي بأن هناك عدة طرق يمكن للنوافذ الإسلامية اتخاذها للتأثير على البنوك التقليدية، وأن النهج الأكثر فعالية هو عبر إثبات جدوى المصارف الإسلامية وفعاليتها.

الجدول رقم (25) يوضح كيف تساعد النوافذ الإسلامية في تقليل الفجوة بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
نعم	30	85,7
لا	5	14,3
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم (25) يعرض آراء المستجيبين حول دور النوافذ الإسلامية في تقريب الهوة بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية فنلاحظ أن غالبية واضحة من المستجيبين بعدد 30 ونسبة مئوية 85.7% تؤكد أن النوافذ الإسلامية تساعد فعلياً في تقليص الفجوة بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، فيما أجاب بلا نسبة أقل بكثير من المستجيبين بعدد 5 ونسبة 14.3% تعتقد أن النوافذ الإسلامية لا تسهم في تصغير هذه الفجوة، هذه الأرقام تثبت أن هناك إجماعاً نسبياً على أن النوافذ الإسلامية تلعب دورًا إيجابيًا ومهمًا في جسر الفجوة بين النظم المصرفية التقليدية والنظم القائمة على الشريعة الإسلامية وجذب المزيد من العملاء المهتمين بالخدمات الإسلامية.

الجدول رقم (26) يوضح ما يمكن أن تلعبه النوافذ الإسلامية في تحفيز البنوك التقليدية على إنشاء مصارف إسلامية كاملة

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.الدور الإيجابي من خلال الاستجابة للطلب	21	60,0
.لا تلعب دورًا	9	25,7
.الدور السلبي بسبب التنافس	4	11,4
.الدور التعليمي فقط	1	2,9
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (26) الأدوار المختلفة التي يمكن للنوافذ الإسلامية أن تلعبها في تحفيز البنوك التقليدية على التحول أو إنشاء مصارف إسلامية كاملة، لنلاحظ أن أكثر من نصف المستجيبين بعدد 21 ونسبة 60% يرون أن النوافذ الإسلامية لها تأثير إيجابي، حيث يمكنها تحفيز البنوك التقليدية من خلال إبراز وجود طلب قوي على المنتجات الإسلامية، فيما يرى حوالي الربع من المستجيبين بعدد 9 ونسبة 25.7% يعتقدون أن النوافذ الإسلامية لا تلعب أي دور في تحفيز البنوك التقليدية لإنشاء مصارف إسلامية، وقلة من المستجيبين بعدد 4 ونسبة 11.4% تشير إلى أن النوافذ الإسلامية قد تلعب دورًا سلبيًا بسبب التنافس الذي يمكن أن ينشأ بينها وبين البنوك التقليدية، وأخيرًا، مستجيب واحد فقط بنسبة 2.9% يعتقد أن دور النوافذ الإسلامية يقتصر على الجانب التعليمي، بشكل عام، تبين هذه النتائج اعتقاداً شائعاً بأن النوافذ الإسلامية يمكن أن تكون حافزاً إيجابياً للتوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية وتأسيس مصارف إسلامية كاملة.

الجدول رقم (27) يوضح اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.اهتمام عالي ومتزايد	16	45,7
.اهتمام محدود	6	17,1
.الاهتمام يتوقف على الأسعار فقط	11	31,4
.اهتمام متوسط	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يقدم الجدول رقم (27) نظرة على مدى اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية ضمن إطار النوافذ الإسلامية، فنلاحظ أن الجزء الأكبر من المستجيبين بعدد 16 مفردة بنسبة 45.7% يشعرون بأن هناك اهتمام عالي ومتزايد تجاه منتجات النوافذ الإسلامية، ما يعكس وعي ورغبة متنامية في السوق المالية للتوافق مع المعايير الإسلامية، وترى مجموعة من المستجيبين بعدد 6 ونسبة 17.1% أن الاهتمام بالمنتجات المصرفية الإسلامية محدود نسبيًا، كما يرى 11 من المستجيبين بنسبة 31.4% أن الاهتمام بالمنتجات المصرفية الإسلامية يعتمد بشكل أساسي على جاذبية الأسعار المقدمة مقارنة بالمنتجات التقليدية، في المقابل يرى فقط مستجيبان بنسبة 5.7% يرون أن مستوى الاهتمام بالمنتجات المصرفية الإسلامية متوسط، ما يدل على وجود شريحة متحفظة أو غير قادرة على تحديد مدى رغبتها بالتفاعل مع هذه المنتجات، ما يمكن استخلاصه من هذه البيانات توضح أن هناك اهتمام ملحوظ بالمنتجات المصرفية الإسلامية، لكن هذا الاهتمام يختلف بدرجات متفاوتة بين العملاء، والتي يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل منها الأسعار والوعي بالمعايير الشرعية.

الجدول رقم (28) يوضح اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.اهتمام عالي ومتزايد	16	45,7
.اهتمام محدود	6	17,1
.الاهتمام يتوقف على الأسعار فقط	11	31,4
.اهتمام متوسط	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يعطي الجدول رقم (28) فكرة واضحة حول توجهات العملاء نحو المنتجات المصرفية الإسلامية ضمن النوافذ الإسلامية، فنلاحظ أن الغالبية العظمى من العملاء بنسبة 45.7% (16 من 35) يشعرون بأن هناك اهتمام كبير وفي تزايد نحو المنتجات المصرفية الإسلامية. هذا يشير إلى وعي متنامٍ وقبول متزايد للمعايير الإسلامية في التمويل والقطاع المصرفي، وما نسبته 17.1% (6 من 35) من العملاء ترى أن الاهتمام بالمنتجات المصرفية الإسلامية محدود، مما قد يشير إلى نقص الوعي أو الرضا عن المنتجات المتاحة من النوافذ الإسلامية، وترى مجموعة كبيرة نسبيًا بنسبة 31.4% (11 من 35) من العملاء تعتبر أن الأسعار هي العامل الحاسم في اهتمامهم بالمنتجات المصرفية الإسلامية، ما يوضح أهمية تنافسية التسعير في جذب العملاء إلى النوافذ الإسلامية، تقابلها نسبة صغيرة بلغت 5.7% (2 من 35) من العملاء لديها اهتمام متوسط بالمنتجات المصرفية الإسلامية، ما يدل على وجود شريحة من العملاء التي قد تكون مهتمة ولكن بحاجة إلى مزيد من الحوافز أو المعلومات لتحديد مستوى الاهتمام.

بشكل عام، تعكس هذه التحليلات وجود اهتمام ملحوظ بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية مع تفاوت الدرجات. تسلط الأرقام الضوء على الحاجة للبنوك للتركيز على توفير منتجات فعالة من حيث التكلفة وزيادة الوعي حول الخدمات الإسلامية لجذب وتوسيع قاعدة عملائها.

الجدول رقم (29) يوضح فتح النوافذ الإسلامية أن يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.بتنويع مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار	28	80,0
.بالتركيز على التمويل الأخلاقي	5	14,3
.ليس لها دور في التنمية	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلقي الجدول رقم (29) الضوء على الدور المحتمل للنوافذ الإسلامية في المساهمة الفعالة بالتنمية الاقتصادية والمالية، نلاحظ أن غالبية واضحة من المستجيبين بنسبة 80% (28 من 35) تؤكد على أن النوافذ الإسلامية لديها القدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار، فيما ترى مجموعة أصغر من المستجيبين بنسبة 14.3% (5 من 35) ترى أن التركيز على جانب الأخلاقيات في التمويل يساهم في التنمية الاقتصادية. يدل هذا على إدراك لأهمية المعاملات المالية التي تتوافق مع القيم الأخلاقية والشرعية في تعزيز اقتصاد صحي ومستدام، وترى نسبة قليلة جدًا تبلغ 5.7% (2 من 35) من المستجيبين تعتقد أن النوافذ الإسلامية ليست لها دور ملموس في التنمية الاقتصادية والمالية، ما يوضح أن هناك شريحة صغيرة

من المستجيبين غير مقتنعة بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه النوافذ، نستنتج أن إدراك ملحوظ لأهمية النوافذ الإسلامية في تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية، وأن توسيع هذه الخدمات قد يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد ككل، خصوصًا من خلال ترويج الاستثمار وتبني المعايير الأخلاقية في التمويل.

الجدول رقم (30) يوضح تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تنويع الخيارات المصرفية	28	80,0
.التحايل على القوانين المالية	7	20,0
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم (30) يوضح الآراء حول تأثير تطوير الصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية الجزائرية، ويمكن أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من المستجيبين، بنسبة 80% (28 من 35)، ترى أن تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية يؤدي إلى تنويع الخيارات المصرفية. هذا يشير إلى وجود إقبال ودعم قوي لفكرة تقديم خيارات مالية متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يلبي احتياجات فئة أكبر من العملاء ويعكس رغبة في تعزيز الشمول المالي، فيما ترى نسبة 20% (7 من 35) من المستجيبين أن تطوير الصيرفة الإسلامية قد يُستخدم كوسيلة للتحايل على القوانين المالية. هذا يظهر وجود بعض التحفظات والمخاوف من إساءة استخدام المبادئ الإسلامية في الصيرفة كغطاء لممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية.

بشكل عام، يكشف التحليل عن تفاؤل كبير بشأن الأثر الإيجابي لتطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الخيارات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تبرز بعض المخاوف بخصوص إمكانية استغلال هذا التطور بشكل سلبي. يعكس هذا الحاجة إلى توخي الحذر وضمان التنفيذ الأخلاقي والفعال للصيرفة الإسلامية بما يخدم الاقتصاد والمجتمع بشكل إيجابي.

الجدول رقم (31) يوضح كيفية تأثير تطوير الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.زيادة التضخم	4	11,4
.تحفيز الاقتصاد وتنمية المشاريع المحلية	23	65,7
.تراجع القطاع المصرفي	2	5,7
.لا تأثير يذكر	6	17,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

استنادًا إلى الجدول رقم (31) الذي يعرض بيانات عن وجهات نظر مختلفة بخصوص تأثير تطوير الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري، يمكننا ملاحظ أن نسبة صغيرة من الأشخاص المستجيبين، بواقع 11.4% (4 من 35)، يرون أن تطوير الصيرفة الإسلامية قد يؤدي إلى زيادة التضخم، في المقابل ترى الأغلبية، بنسبة 65.7% (23 من 35)، أن الصيرفة الإسلامية تسهم في تحفيز الاقتصاد الجزائري وتنمية المشاريع المحلية، يقابل نسبة ضئيلة بلغت 5.7% (2 من 35) ترى أن الصيرفة الإسلامية قد تسبب تراجع في القطاع المصرفي. ربما يعبر هذا عن الخوف من أن التغيير في الاتجاهات المصرفية قد يؤثر سلباً على الهيكل التقليدي للبنوك، وهناك مجموعة تناهز 17.1% (6 من 35) تعتقد أن تطوير الصيرفة الإسلامية لن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، بوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن هناك تفاؤل كبير بهذا القطاع وتقدير لإمكانية أن يكون لتطوير الصيرفة الإسلامية دور فعال وإيجابي في النمو الاقتصادي ودعم المشاريع المحلية في الجزائر.

الجدول رقم (32) يوضح الاهداف الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالنسبة للتنمية المحلية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.تقديم قروض بفائدة مرتفعة	2	5,7
.دعم المشاريع المستدامة وخلق فرص عمل	27	77,1
.الحد من مشاركة المواطنين في الاقتصاد	4	11,4
.فرض قيود على الاستيراد	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقًا لتحليل البيانات المقدمة في الجدول رقم (32) حول الأهداف الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالنسبة للتنمية المحلية، نجد أن نسبة صغيرة جدًا تبلغ 5.7% (2 من 35) ترى أن من الأهداف للصيرفة الإسلامية تقديم قروض بفائدة مرتفعة فيما أجابت الغالبية العظمى بنسبة 77.1% (27 من 35) تؤكد على أن الصيرفة الإسلامية لديها دور فعال في دعم المشاريع المستدامة وخلق فرص عمل، وأجابت نسبة 11.4% (4 من 35) يرون أن الصيرفة الإسلامية قد تحد من مشاركة المواطنين في الاقتصاد، في حين أجابت نسبة 5.7% (2 من 35) تعتبر أن فرض قيود على الاستيراد هو من الأهداف للصيرفة الإسلامية بالنسبة للتنمية المحلية، نستنتج على أن الدور الإيجابي الذي يُتوقع من الصيرفة الإسلامية في دعم التنمية المحلية، خصوصًا في دعم المشاريع المستدامة وخلق فرص العمل، مؤكدًا على أهمية التوجه نحو استثمارات تسهم في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

الجدول رقم (33) يوضح كيف ستساعد الصيرفة الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.من خلال دعم المشاريع التي تعود بالنفع على أصحاب الدخل المرتفع فقط	6	17,1
.عن طريق تقديم خدمات مالية شاملة ودعم الفئات المحتاجة	21	60,0
.بزيادة الضرائب على الأفراد	2	5,7
.لن تكون هناك آثار على العدالة الاجتماعية	6	17,1
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم (33) يطرح تقييمات متنوعة حول تأثير الصيرفة الإسلامية على العدالة الاجتماعية. نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة معتبرة من إجابات أفراد العينة مثلت ما نسبته 17.1% (6 من 35) يعتقدون بأن الصيرفة الإسلامية قد تنحاز لدعم المشاريع التي تفيد بشكل أساسي الأشخاص ذوي الدخل المرتفع، فيما ترى الأغلبية، بنسبة 60% (21 من 35)، ترى أن الصيرفة الإسلامية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم خدمات مالية شاملة تساعد على دعم الفئات المحتاجة، ونسبة صغيرة تقدر بـ5.7% (2 من 35) تعتقد أن زيادة الضرائب على الأفراد ستكون من آثار الصيرفة الإسلامية، وهناك قسم آخر يشارك بنسبة 17.1% (6 من 35) يعتقدون أن الصيرفة الإسلامية لن تُسفر عن أثر ملحوظ على العدالة الاجتماعية، من خلال هذه البيانات، يمكن الاستنتاج بأن هناك تفاؤل نسبي حول دور الصيرفة الإسلامية في ترسيخ العدالة الاجتماعية، خاصة بشأن دعم الفئات الأقل دخلاً وتقديم خدمات مالية أكثر شمولية.

الجدول رقم (34) يوضح دور الصيرفة الإسلامية في دعم ريادة الأعمال المحلية

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.توفير تمويل للمشاريع دون الاعتماد على الضمانات الكبيرة	24	68,6
.تمويل الشركات الكبيرة فقط	3	8,6
.يحد من قدرة رواد الأعمال على الابتكار	8	22,9
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يعرض الجدول رقم (34) وجهات نظر مختلفة حول أثر الصيرفة الإسلامية في دعم ريادة الأعمال المحلية، نلاحظ أن هناك إجماع كبير يُقّدر بنسبة 68.6% (24 من 35) على أن الصيرفة الإسلامية تعطي فرصة لتمويل المشاريع حتى تلك التي لا تمتلك ضمانات كبيرة، فيما تجيب نسبة صغيرة بلغت 8.6% (3 من 35) من المستجيبين كانت تعتقد أن الصيرفة الإسلامية تمول الشركات الكبيرة فقط، تقابلها نسبة لا يُستهان بها وهي 22.9% (8 من 35) تظن أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تحد من ابتكار رواد الأعمال، المجمل هو أن رؤية المجتمع نحو دور الصيرفة الإسلامية في ريادة الأعمال تتجه نحو الإيجاب، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من التمويل يمكن أن يساهم بشكل كبير في توسيع الفرص أمام المشاريع الناشئة والصغيرة، خاصة تلك التي تستصعب الحصول على الضمانات الضخمة المطلوبة من البنوك التقليدية.

الجدول رقم (35) يوضح التحديات التي تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.نقص الوعي والتدريب المتخصص	24	68,6
.دعم الحكومة المتواصل	3	8,6
.اهتمام الشباب بالمصارف الإسلامية	6	17,1
.انخفاض الطلب على القروض	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تُظهر بيانات الجدول رقم (35) التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، نلاحظ أن هذا التحدي يمثل الجزء الأكبر من الإجابات بنسبة 68.6% (24 من 35). هذا يشير بشكل قوي إلى أن هنالك حاجة ملحة لرفع مستوى الوعي بمفاهيم ومزايا الصيرفة الإسلامية، فيما أجابت نسبة 8.6% (3 من 35) أن تحدي تطوير الصيرفة الإسلامية يكمن في ضرورة حصولها على دعم حكومي مستمر، في المقابل يعبر 17.1% (6 من 35) عن الرأي بأن اهتمام الشباب بالمصارف الإسلامية يمثل تحدياً، ويشعر 5.7% (2 من 35) أن أحد التحديات هو انخفاض الطلب على قروض الصيرفة الإسلامية، مما قد يشير إلى قضايا في تسويق المنتجات الإسلامية والتعبير عن فوائدها بشكل واضح للجمهور، نستنتج أن الجزائر بحاجة إلى استراتيجيات متكاملة للتغلب على التحديات من خلال زيادة الوعي وتوفير التدريب وكذلك استقطاب اهتمام الفئات الشابة والحصول على دعم حكومي لتطوير الصيرفة الإسلامية.

الجدول رقم (36) يوضح الأثر المتوقع للصيرفة الإسلامية على التنافسية بين البنوك

الاختيارات	التكرار	النسبة%
لا يوجد تأثير	10	28,6
.إخفاق البنوك الإسلامية	8	22,9
.تنمية صحية للتنافسية تؤدي لتحسين الخدمات المصرفية	10	28,6
.تقليل المنافسة بين البنوك	7	20,0
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول (36) يقدم رؤى حول الأثر المتوقع للصيرفة الإسلامية على مستوى التنافسية في القطاع المصرفي، فنلاحظ أن نسبة معتبرة من المجيبين بلغت 28.6% (10 من 35) أجابت بأن الصيرفة الإسلامية لن تؤثر على التنافسية بين البنوك، بينما نسبة 22.9% (8 من 35) من المشاركين أجابو بأن البنوك الإسلامية قد تخفق، ما قد يؤثر سلبياً على التنافسية في القطاع، سايرتها نفس النسبة 28.6% (10 من 35) تعارض الرأي السابق وتؤكد أن دخول الصيرفة الإسلامية ينشئ تنافسية صحية ويحفز تحسين الخدمات المصرفية بشكل عام، وأجابت نسبة 20% (7 من 35) بأن الصيرفة الإسلامية قد تُقلل المنافسة بين البنوك، بشكل عام، الآراء المستخلصة من الجدول متباينة وتشير إلى أن هناك توقعات مختلفة حول تأثير الصيرفة الإسلامية على القطاع المصرفي. يرى بعض المشاركين أنها ستعود بالفائدة من خلال تحفيز التحسينات في الخدمات، بينما يتوقع آخرون تأثيرات سلبية أو عدم وجود تأثير يُذكر.

الجدول رقم (37) يوضح كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تساهم في الاستقرار المالي

الاختيارات	التكرار	النسبة%
.من خلال تعزيز استثمارات عالية المخاطر	5	14,3
.عبر اتباع نماذج تمويلية تقلل من المخاطر وتعزز الاستقرار	17	48,6
.الاعتماد على قروض قصيرة الأجل فقط	8	22,9
.لا يوجد تأثير على الاستقرار المالي	5	14,3
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول (37) يناقش التأثير المحتمل للصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي، حيث نلاحظ أن نسبة معينة بلغت 14.3% (5 من 35) من اجابات المبحوثين ترى أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في الاستقرار المالي من خلال دعم استثمارات عالية المخاطر، والرأي الأكثر شيوعًا بين المجيبين بنسبة 48.6% (17 من 35). يوضح أن الغالبية تؤمن بأن الصيرفة الإسلامية، بممارساتها التي تقوم على مشاركة الأرباح والخسائر وتجنب الفائدة، يمكن أن تحقق استقراراً مالياً أكبر من خلال التقليل من المخاطر، فيما يرى 22.9% (8 من 35) من المجيبين أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تعزز الاستقرار المالي من خلال التركيز على القروض قصيرة الأجل فقط، وأجابت نفس نسبة الذين يدعمون الاستثمار في المخاطر عالية، 14.3% (5 من 35) يعتقدون أن الصيرفة الإسلامية لن تؤثر بشكل ملموس على الاستقرار المالي، في الاخير يبدو واضحاً أن الأغلبية ترى أن أهم مساهمة للصيرفة الإسلامية في الاستقرار المالي تأتي من نموذجها التمويلي القائم على تقليل المخاطر

الجدول رقم (38) يوضح الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر

الاختيارات	التكرار	النسبة%
إبطاء وتيرة الاستثمار.	5	14,3
تشجيع الاستثمارات الأخلاقية وتحسين تدفق الاستثمارات.	15	42,9
زيادة حدة المنافسة الاستثمارية.	13	37,1
تركيز الاستثمار في قطاعات محدودة.	2	5,7
المجموع	35	100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يقدم جدول (38) لمحة عن التوقعات حول الآثار الإيجابية للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر، لنلاحظ من المجيبين 14.3% (5 من 35) يعتقدون أن الصيرفة الإسلامية قد تؤدي إلى إبطاء وتيرة الاستثمار بسبب تحفظها على بعض الأنواع من الاستثمارات غير الأخلاقية أو المحرمة شرعا فيما كان الرأي الغالب بنسبة 42.9% (15 من 35)، حيث يرى المجيبون أن الصيرفة الإسلامية تسهم في تعزيز الاستثمارات الأخلاقية وتساعد في تنظيم وتحسين تدفق الاستثمارات، في المقابل وقريباً من الرأي السابق، 37.1% (13 من 35) يتوقعون أن الصيرفة الإسلامية ستزيد من حدة المنافسة في السوق الاستثمارية، فيما نسبة صغيرة تقدر بـ5.7% (2 من 35) تفترض أن الصيرفة الإسلامية قد تقود إلى تركيز الاستثمارات في قطاعات محدودة خاصة تلك التي تتوافق مع مبادئ الشريعة، من هذا يمكن استنتاج أن النظرة الإيجابية تغلب على التوقعات حيث يرى المعظم أن الصيرفة الإسلامية سوف تحفز الاستثمار الأخلاقي وتنمي المنافسة الاستثمارية في الجزائر.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

الجدول رقم (39) يوضح تحقق الفرضية الأولى

البدائل		الاختيارات	تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي				المجموع
			تعزز الشمول المالي بجذب الأشخاص الراغبين في الخدمات الشرعية.	تحد من الشمول المالي بفصل المنتجات الإسلامية عن البنك التقليدي.	لا علاقة لها بالشمول المالي.	تقلل الشمول المالي بالتركيز على العملاء الأثرياء فقط.	
كيف يمكن أن تؤثر النوافذ الإسلامية على ثقة العملاء المسلمين		تزيد الثقة لأن الخدمات تتوافق مع معتقداتهم.	11 84,6%	6 100,0%	7 70,0%	2 33,3%	26 74,3%
		تقلل الثقة لأنها ضمن بنوك تقليدية.	2 15,4%	0 0,0%	1 10,0%	3 50,0%	6 17,1%
		تزيد الثقة فقط إذا كانت الخدمات مجانية.	0 0,0%	0 0,0%	2 20,0%	1 16,7%	3 8,6%
المجموع			13 100,0%	6 100,0%	10 100,0%	6 100,0%	35 100,0%

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

		الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي
الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	Corrélation de Pearson	1	,550**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	35	35
تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي	Corrélation de Pearson	,550**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال تحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الأولى يمكن القول أن:

– توفير خدمات إسلامية داخل البنوك التقليدية يساعد في بناء القبول والثقة في الصيرفة الإسلامية بين جمهور المستخدمين الذين قد لا يكونون مألوفين بها.

– تتيح للبنوك التقليدية اكتساب خبرة في التشغيل وفقاً للقوانين والضوابط الشرعية، الأمر الذي يمهد الطريق لإنشاء مصرف إسلامي مستقل ببنية تحتية وخبرة إدارية متكاملة.

– إن قرب الخدمات الإسلامية في البنوك التقليدية يسهل جهود التوعية والترويج لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وهو ما يضمن وصولها لقاعدة أوسع من العملاء.

– من خلال توفير خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة، يمكن للنوافذ الإسلامية تشجيع الاستثمار في المشاريع المحلية ودعم المبادرات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من النشاط الاقتصادي الكلي.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم (40) يوضح تحقق الفرضية الثانية

الاختيارات البدائل		الذي يمكن أن يكون تأثير المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية على العملاء				المجموع
		تحسين جودة الخدمات.	زيادة أسعار المنتجات المصرفية.	تقليل الخيارات المتاحة.	لا يوجد تأثير ملحوظ.	
كيف يمكن للنوافذ الإسلامية أن تؤثر على المصارف الإسلامية المستقلة التي يتم إنشاؤها لاحقًا	تشجع الاستثمار فيها.	19 82,6%	2 50,0%	1 16,7%	2 100,0%	24 68,6%
	تكون بمثابة تجربة.	4 17,4%	1 25,0%	4 66,7%	0 0,0%	9 25,7%
	لا تؤثر على الإطلاق.	0 0,0%	0 0,0%	1 16,7%	0 0,0%	1 2,9%
	تنافسها بشكل سلبي.	0 0,0%	1 25,0%	0 0,0%	0 0,0%	1 2,9%
المجموع		23 100,0%	4 100,0%	6 100,0%	2 100,0%	35 100,0%

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

			تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي
Rho de Spearman	الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	Coefficient de corrélation	,509
		Sig. (bilatérale)	,002
		N	35
	تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي	Coefficient de corrélation	1,000**
		Sig. (bilatérale)	.
		N	35

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

من خلال تحليل بيانات المحور الثالث المتعلق بالفرضية الثانية يمكن القول أن:

- البنوك العمومية التي تُظهر وعياً بأهمية الصيرفة الإسلامية قد توسع من قائمة خدماتها لتشمل الشبابيك الإسلامية، ما يعزز من مرونة الزبائن في الاختيار ويسد الفجوة في السوق.
- زيادة الوعي بأهمية هذه الشبابيك يشير إلى قدرة البنوك على فهم احتياجات قاعدة واسعة من العملاء، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خدمة أفضل وكسب ولاء العملاء.
- الشبابيك الإسلامية تدعم عمليات التمويل التي تتناسب مع احتياجات الأعمال المحلية، الأمر الذي يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (41) يوضح تحقق الفرضية الثالثة

البدائل		الاختيارات	الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر				المجموع
			إبطاء وتيرة الاستثمار.	تشجيع الاستثمارات الأخلاقية وتحسين تدفق الاستثمارات.	زيادة حدة المنافسة الاستثمارية.	تركيز الاستثمار في قطاعات محدودة.	
الهدف من تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية		تنويع الخيارات المصرفية.	05 %100	13 %86.7	10 %76.9	00	28 %80
		التحايل على القوانين المالية.	00	02 %13.3	03 %23.1	02 %100	07 %20
المجموع			05 %100	15 %100	13 %100	02 %100	35 %100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS

		الهدف من تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية	الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر
الهدف من تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية	Corrélation de Pearson	1	,416*
	Sig. (bilatérale)		,013
	N	35	35
الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر	Corrélation de Pearson	,416*	1
	Sig. (bilatérale)	,013	
	N	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

من خلال تحليل بيانات المحور الرابع المتعلق بالفرضية الثالثة يمكن القول أن:

– تطوير الصيرفة الإسلامية يمكن أن يزيد من الشمول المالي للأشخاص الذين كانوا يتجنبون النظام المصرفي التقليدي بسبب معتقداتهم الدينية. هذا يوسع قاعدة المشاركين في الاقتصاد ويفتح الباب لمزيد من الادخار والاستثمار.

– تعزيز التنمية الاقتصادية: الصيرفة الإسلامية تشجع على استثمارات أكثر استدامة ومسؤولية اجتماعياً، ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية. التمويل الإسلامي يُركز أيضاً على التمويل القائم على المشاركة، الأمر الذي يعزز من مبدأ المخاطرة المشتركة والنمو المستدام.

– تطوير البنية التحتية والقطاعات الرئيسية: من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، الصيرفة الإسلامية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في دعم الجهود التنموية للدولة.

– تنويع الاقتصاد: الصيرفة الإسلامية توفر فرصاً لتنويع الاقتصاد من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية جديدة. هذا يساعد في خلق قطاع مالي أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للتقلبات.

– تعزيز ثقة المستهلك: الاهتمام بالصيرفة الإسلامية يعزز ثقة المواطنين في النظام المالي بشكل عام، ما يعود بالفائدة على كل من القطاع المالي والاقتصاد الوطني.

– الاستغلال الأمثل للموارد المحلية: من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعات والخدمات المحلية، الصيرفة الإسلامية تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

نتائج البحث:

- إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل يساهم في الخدمة المحلية مع ذلك، يجب مراعاة تحديات تشغيل هذه النوافذ ضمن بيئات بنكية تقليدية، من حيث ضمان التزامها بالأطر الشرعية وعدم تعرضها لصراع المصالح مع العمليات المصرفية التقليدية.

- إن التجربة الناجحة للنوافذ الإسلامية تفتح الباب لمزيد من الابتكار في المنتجات والخدمات الإسلامية، مما يستدعي إنشاء مصارف إسلامية كاملة ومستقلة مع الوقت.

- وعي البنوك العمومية بأهمية الشبابيك الإسلامية يفتح مجالاً لمناقشة أبعاد مختلفة، بما في ذلك إمكانية تطوير الخدمات المحلية وتلبية حاجات شريحة كبيرة من الجمهور تفضل المنتجات المالية الإسلامية

- من الواضح أن هناك اهتماماً متزايداً بالصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي، وتوجه الحكومة الجزائرية نحو تطوير هذا القطاع يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد المحلي وتلبية لمتطلبات التنمية.

- الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية تشير إلى استراتيجية مدروسة لاستغلال الفرص التي يقدمها هذا النوع من الصيرفة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى وكالة تيارت -540- التي كانت محل الدراسة التطبيقية, والتي تعتبر فرعا من فروع البنك الوطني الجزائري , وكذا أهم الخدمات التي يوفرها النافذة الإسلامية بالبنك. ومن خلال النتائج والإحصائيات المحصل عليها من قبل البنك يمكننا القول أن الخدمات الإسلامية للبنك الوطني الجزائري فرع تيارت -540- لاقت استحسانا من طرف العملاء حيث أن التمويل الذي يحظى بإقبال هو تمويل مرابحة التجهيزات وكذلك من الخدمات الإسلامية الحسابات الجارية للعاملين وحسابات التوفير يعتبرون من أهم التمويلات التي لاقت استحسانا من الزبائن، حيث تعتبر النوافذ الإسلامية حلا جيدا ومقبول لممارسة البنوك التقليدية للنشاطات المصرفية الإسلامية وكذا تمهيدا لتحويلها لبنك إسلامي كاملا مستقبلا.

خاتمـــــــة

خاتمة:

ختاما نرى توجه معظم البلدان العربية والغربية إلى التعامل بالصيرفة الإسلامية ألزم الجزائر على تطوير هذا النوع من الصيرفة كونه ضرورة حتمية لا مفر منها وهذا ما أصبح ينادي به مسؤولو البلاد مؤخرا نظرا لطلب المتزايد عليها خاصة من طرف المواطن الجزائري مقارنة بالصيرفة التقليدية وهذا ما ظهر جليا من خلال بداية قيام بعض البنوك التجارية العاملة في الجزائر بهذا النوع من التعامل عن طريق فتح الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الإسلامية

إن فتح الشبابيك الإسلامية على مستوى البنوك العمومية خصوصا والقطاع المصرفي ككل فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية وعامل مهم لجذب الأفراد والمؤسسات والمهنيين من خلال إقبالهم نحو هذا النوع من التمويل لتعظيم عوائدهم المالية واستثمار مدخراتهم، حيث تبين من خلال دراستنا هذه أن البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى.

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصيل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع مساهمة الشبابيك الإسلامية في خدمة التنمية المحلية–دراسة عينة البنك الوطني الجزائري 540 بولاية تيارت– نعرضها في ما يلي:

–النتائج النظرية:

- ✓ البنوك الإسلامية تقدم قروض وخدمات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- ✓ الشبابيك الإسلامية هي فروع تنتمي إلى البنوك وتمارس جميع الأنشطة المصرفية تقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للعملاء.
- ✓ آليات الاقتصاد الإسلامي (الحكومة) تنشيطها الشبابيك الإسلامية لتحقيق التنمية في البنوك العمومية من اجل تلبية متطلبات التنمية المحلية.

-النتائج التطبيقية:

- ✓ يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل يساهم في الخدمة المحلية.
- ✓ وعي البنوك العمومية للتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية في تطوير الخدمة المحلية.
- ✓ تسعى الحكومة الجزائرية في تطوير الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية متطلبات التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1) رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت .540

2) النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمر 2018 يتضمن قواعد الممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، لسنة 2018.

3) النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، لسنة 2020.

المراجع:

4) محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990

المجلات العلمية:

5) بن زارع حياة، تحديات النوافذ الاسلامية في الجزائر، مجلة فقه المعاملات الاسلامية، ع2، رقم 114، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2021

6) يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد،2، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022

7) دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، المجلد 18، العدد 28، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2022

8) سليمان ناصر،عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ، العدد السابع، ورقلة، الجزائر، 2010

9) السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات الخصائص والمقومات، م:03، ع: 01، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014

10) درويش عمار، كوديد سفيان، النوافذ الإسلامية ابلبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران، مجلة دفاتر بوادكس، م11، ع1، جامعة عين تموشنت، 2022م

11) قنوش مولود، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل النجاح والقيود، مجلة القرطاس لعلوم الاقتصادية والتجارية، م1، ع2، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، 2023

12)مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، التنمي والمحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 10، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2018

الاطروحات الجامعية:

13)سندس ريحان باهي، دراسة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي ، 2017/ 2018

14)محمودي عبد القادر، تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية بالجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة، ميدان التكوين العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، الملحقة الجامعية قصر الشلالة جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021

15)بروبي إيمان، دريسي نجوى، واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022

16)حمادي أحمد، البلدية ورهان التنمية المحلية في الجزائر " دراسة والموارد المتاحة والعوائق المطروحة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021

17)حميدة محجوبي، معوقات التنمية المحلية في الجزائر: بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا، مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018

18)الحاج احمد محمد ياسين، بنين عبد الحق، دور جمعيات الأحياء في تحقيق التنمية المحلية، دراسة لواقع جمعيات الأحياء من علال القانون 06/12، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وادارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020/2019

19)حسام الدين شويتح عبد الناصر بوعرور، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة بلدية تيكستار ولاية برج بوعريريج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014

20)دريسي عبد الحميد، براهمي أحمد، إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة ماستر في التنظيم الإداري والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021/2020

21)حدة سلمي، أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021/2020

المواقع الالكترونية:

22) www.bna.dz

الملاحـــــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

استـــمارة استبيـــان

سيدتي، سيدي: تحية طيبة وبعد،

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس حول: **دور الشبابيك الإسلامية في التنمية المحلية عن طريق البنك الوطني الجزائري BNA –** دراسة ميدانية بفرع تيارت 540-.

وعليه نرجو منكم تخصيص بعضا من وقتكم الثمين، والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان، وسنكون شاكرين لكم على هذا الدعم، ونعلمكم أن الهدف من هذا الاستبيان هو إثراء البحث العلمي في هذا المجال فقط، لذلك فالمعلومات المقدمة من طرفكم لن تستعمل إلا لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستحظى بكامل العناية والسرية، لذا نرجو من سيادتكم قراءة العبارات بدقة والإجابة عنها (دون ذكر الاسم) بموضوعية لما في ذلك من أثر كبير على صحة النتائج التي سوف يتوصل إليها هذا البحث .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الطالبات:

- **حليمي الغالي**
- **عمار حميدو**

إشراف:

د. وسعي رابح

ملاحظة: الرجاء قراءة كل سؤال من الاستبيان بعناية، ثم التكرم بوضع العلامة (**X**) في الخانة المناسبة.

السنة الجامعية: 1444– 1445هـ/2023–2024م

المحور الأول البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 31-40 ☐ من 41-50 ☐ أكثر من 51 ☐

3- المستوى الدراسي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- الوظيفة: مدير بنك ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس مكتب ☐ إطار سامي بالبنك ☐

موظف عادي ☐ أستاذ باحث في المالية والبنوك ☐

5- الأقدمية في العمل:

أقل من سنة ☐ من سنة إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 11 ☐

المحور الثاني: فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر خطوة ايجابية نح وإنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل يساهم في الخدمة المحلية

1. ما الهدف من فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ☐

زيادة الأرباح. ☐

جذب العملاء غير المسلمين. ☐

تقديم خدمات مصرفية فريدة. ☐

2. كيف يمكن أن تؤثر النوافذ الإسلامية على ثقة العملاء المسلمين؟

تزيد الثقة لأن الخدمات تتوافق مع معتقداتهم. ☐

لا تأثير لها. ☐

تقلل الثقة لأنها ضمن بنوك تقليدية. ☐

تزيد الثقة فقط إذا كانت الخدمات مجانية. ☐

3. كيف يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي؟

بتحقيق أرباح عالية. ☐

بتوعية العملاء بالمصارف الإسلامية. ☐

بتوفير خدمات لا تجدها في البنوك الإسلامية. ☐

بفتح المجال لمزيد من البحوث والدراسات. ☐

4. ما الذي يميز الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات التقليدية؟

الاعتماد على فائدة ثابتة.

الاستثمار بناءً على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر.

الخدمات محدودة فقط للعملاء المسلمين.

إمكانية التحايل على القوانين.

5. ما الفائدة الرئيسية للمصرف الإسلامي المستقل؟

يمكن أن يعمل بمعزل عن النظام المصرفي التقليدي.

يعتمد كليًا على الخدمات الإلكترونية.

يقدم فائدة أعلى للمستثمرين والمودعين.

يقود إلى إلغاء البنوك التقليدية.

6. كيف يمكن للنوافذ الإسلامية أن تؤدي إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة؟

من خلال الضغط الحكومي.

عبر إثبات الجدوى الاقتصادية والطلب المتزايد.

بالترويج الإعلاني فقط.

من خلال فرض ضرائب إضافية على البنوك التقليدية.

7. ما دور النوافذ الإسلامية في الحفاظ على الأخلاقيات المصرفية؟

ليس لها دور محدد.

تضعف الأخلاقيات بسبب الربحية.

تعزز الأخلاقيات بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.

تؤثر فقط على أخلاقيات البنوك التقليدية.

8. في أي مجال يمكن أن تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية؟

مجال الأمن السيبراني.

توفير قروض بدون فوائد.

تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة.

التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل.

9. ما تأثير النوافذ الإسلامية على الشمول المالي؟

تعزز الشمول المالي بجذب الأشخاص الراغبين في الخدمات الشرعية.

تحد من الشمول المالي بفصل المنتجات الإسلامية عن البنك التقليدي.

لا علاقة لها بالشمول المالي.

تقلل الشمول المالي بالتركيز على العملاء الأثرياء فقط.

10. ما التحديات التي يمكن أن تواجهها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

الافتقار إلى الخبرة في القواعد الشرعية. ☐

رفض الجمهور للبنوك التقليدية. ☐

منافسة البنوك الإسلامية المستقلة. ☐

المحور الثالث: وعي البنوك العمومية بالتعامل والاستفادة من الشبابيك الإسلامية في تطوير الخدمة المحلية

1. ما أهمية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

تقديم خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة. ☐

تحقيق التنوع في خدمات البنك. ☐

زيادة المنافسة في السوق المصرفي. ☐

2. كيف يمكن للنوافذ الإسلامية أن تؤثر على المصارف الإسلامية المستقلة التي يتم إنشاؤها لاحقًا؟

تشجع الاستثمار فيها. ☐

تكون بمثابة تجربة. ☐

لا تؤثر على الإطلاق. ☐

تنافسها بشكل سلبي. ☐

3. ما الذي يمكن أن يكون تأثير المنافسة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية على العملاء؟

تحسين جودة الخدمات. ☐

زيادة أسعار المنتجات المصرفية. ☐

تقليل الخيارات المتاحة. ☐

لا يوجد تأثير ملحوظ. ☐

4. كيف يمكن أن تسهم النوافذ الإسلامية في زيادة الوعي بالمصارف الإسلامية؟

بتقديم تعليم مبسط حول التمويل الإسلامي. ☐

من خلال التسويق والدعاية. ☐

عبر توفير خبراء في التمويل الإسلامي. ☐

5. ما هي المخاطر المحتملة لفتح النوافذ الإسلامية في بيئة بنكية تقليدية؟

الخلط بين المعاملات التقليدية والإسلامية. ☐

تقليل الثقة في النوافذ الإسلامية. ☐

زيادة فرص التلاعب المالي. ☐

6. كيف يمكن للنوافذ الإسلامية أن تشجع البنوك التقليدية على تبني ممارسات أكثر توافقًا مع الشريعة الإسلامية؟

بإظهار النجاح والفعالية. ☐

من خلال الضغط التشريعي. ☐

عبر دعم المجتمع المسلم. ☐

بتقديم الإرشاد والتدريب. ☐

7. هل يمكن أن تساعد النوافذ الإسلامية في تقليل الفجوة بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية؟

نعم ☐

لا ☐

8. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه النوافذ الإسلامية في تحفيز البنوك التقليدية على إنشاء مصارف إسلامية كاملة؟

الدور الإيجابي من خلال الاستجابة للطلب. ☐

لا تلعب دورًا. ☐

الدور السلبي بسبب التنافس. ☐

الدور التعليمي فقط. ☐

9. ما مدى اهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية؟

اهتمام عالي ومتزايد. ☐

اهتمام محدود. ☐

الاهتمام يتوقف على الأسعار فقط. ☐

اهتمام متوسط. ☐

10. كيف يمكن لفتح النوافذ الإسلامية أن يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية؟

بتنويع مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار. ☐

بالتركيز على التمويل الأخلاقي. ☐

ليس لها دور في التنمية.

المحور الرابع: مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية متطلبات التنمية المحلية

1. ما الهدف من تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية؟

تنويع الخيارات المصرفية. ☐

التحايل على القوانين المالية. ☐

تشجيع الاستثمار الأجنبي. ☐

الحد من تمويل المشاريع. ☐

2. كيف يُتوقع أن يؤثر تطوير الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري؟

زيادة التضخم. ☐

تحفيز الاقتصاد وتنمية المشاريع المحلية. ☐

تراجع القطاع المصرفي. ☐

لا تأثير يذكر. ☐

3. ما الفائدة الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالنسبة للتنمية المحلية؟

تقديم قروض بفائدة مرتفعة. ☐

دعم المشاريع المستدامة وخلق فرص عمل. ☐

الحد من مشاركة المواطنين في الاقتصاد. ☐

فرض قيود على الاستيراد. ☐

4. كيف ستساعد الصيرفة الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

من خلال دعم المشاريع التي تعود بالنفع على أصحاب الدخل المرتفع فقط. ☐

عن طريق تقديم خدمات مالية شاملة ودعم الفئات المحتاجة. ☐

بزيادة الضرائب على الأفراد. ☐

لن تكون هناك آثار على العدالة الاجتماعية. ☐

5. كيف يمكن للصيرفة الإسلامية تعزيز الثقة بالنظام المصرفي؟

من خال الابتكارات التكنولوجية فقط. ☐

بإضافة خدمات مصرفية مبنية على أسس شرعية. ☐

عن طريق زيادة الفوائد على الحسابات الجارية. ☐

ستؤدي لانخفاض الثقة في النظام المصرفي الجزائري. ☐

6. ما دور الصيرفة الإسلامية في دعم ريادة الأعمال المحلية؟

توفير تمويل للمشاريع دون الاعتماد على الضمانات الكبيرة. ☐

تمويل الشركات الكبيرة فقط. ☐

يحد من قدرة رواد الأعمال على الابتكار. ☐

الترويج للخدمات البنكية التقليدية. ☐

7. ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

نقص الوعي والتدريب المتخصص. ☐

دعم الحكومة المتواصل. ☐

اهتمام الشباب بالمصارف الإسلامية. ☐

انخفاض الطلب على القروض. ☐

8. ما الأثر المتوقع للصيرفة الإسلامية على التنافسية بين البنوك؟

لا يوجد تأثير. ☐

إخفاق البنوك الإسلامية. ☐

تنمية صحية للتنافسية تؤدي لتحسين الخدمات المصرفية. ☐

تقليل المنافسة بين البنوك. ☐

9. كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تساهم في الاستقرار المالي؟

من خلال تعزيز استثمارات عالية المخاطر. ☐

عبر اتباع نماذج تمويلية تقلل من المخاطر وتعزز الاستقرار. ☐

الاعتماد على قروض قصيرة الأجل فقط. ☐

لا يوجد تأثير على الاستقرار المالي. ☐

10. ما هي الآثار الإيجابية المتوقعة للصيرفة الإسلامية على الاستثمار في الجزائر؟

إبطاء وتيرة الاستثمار. ☐

تشجيع الاستثمارات الأخلاقية وتحسين تدفق الاستثمارات. ☐

زيادة حدة المنافسة الاستثمارية. ☐

تركيز الاستثمار في قطاعات محدودة. ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

الرقم: 65/م.ت/2024

تيارت في: 27-02-2024

إلى السيد : مدير اتصالات الجزائر

تيارت

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج الموسومة بـ: "**دور الشبابيك الاسلامية في التنمية المحلية .دراسة تحليلية البنك الوطني الجزائري** والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على إجراء التربص الميداني في مؤسستكم

للطلبة:

- **حليمي الغالي**
- **عمار حميدو**

والمسجلين في قسم علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

للفترة الممتدة من 2024/02/25 **إلى** 2024/04/20

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

ع مسؤول فريق ميدان التكوين

الدكتور: بلكحوشة داود
مسؤول عن فريق الاختصاص
ماستر الإدارة المالية

موافقة المؤسسة المستقبلة

Le Directeur
A . AIT AMRANE

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
الهاتف/الفاكس:+213(0)46 22 8051
البريد الإلكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz